قسم التحقيق

ويحتوي على:

١- وصف النسخ.

٢- منهج التحقيق.

٣- عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه.

٤- النص المحقق.

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

سوف أتكلم هنا عن النسختين اللتين اعتمدت عليهما في تحقيق هذا الكتاب، مبينًا كل نسخة ووصفها، ذاكرًا هاتين النسختين بالترتيب حسب استعمالهما في التحقيق، وقد رمزت لكل نسخة منهما برمز من حروف الهجاء يميز إحداهما عن الأخرى.

أما النسخة التي اعتمدتها أصلا ورمزها (أ):

هذه النسخة توجد في مجلد واحد بالهيئة المصرية العامة للكتاب تحت رقم (٣١٩ تفسير تيمور) وميكروفيلم رقم (٢٤١٥٩)، وتقع في مائتين وثلاث وثمانين ورقة، ومسطراتها (١٦) سطرًا، وعدد كلمات السطر الواحد من (٧ - ٨) كلمات تقريبًا.

وهي مكتوبة بخط جيد يسهل قراءته، وكتب على الورقة الأولى العنوان: (تهذيب القراءات في القراءات العشر) للإمام العالم العلامة محمد المرعشي الشهير بساجقلي زاد (رحمة الله عليه)، ومكتوب عليها: "هذا الخط الذي في علا الصحيفة خط المصنف"، وعليها خاتم مكتوب بداخله: وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد بمصر. وتوجد في هذه النسخة حاشية على النص، قصد بها المؤلف التعليق على بعض الأقوال الواردة في النص، وتذيل الصفحة بكلمة تبدأ بها الصفحة المقابلة، وقد حرص المؤلف على وضع كلمات (التعليقة) في ذيل الصفحات؛ ليدل على تتابع الصفحات، وعدم سقوط شيء منها، وقد اتخذتها أصلًا للأسباب الآتية:

١- أنها كتبت في حياة المصنف، وذلك بما جاء في أول ورقة: "هذا الخط الذي في علا الصحيفة خط المصنف". وفى آخر ورقة: "تم تبييض الكتاب في سنة خامسة (كذا) وأربعين بعد مائة وألف".

٢- سلامتها من الأخطاء اللغوية والنحوية؛ مما يدل على أن ناسخها كان على إلمام ودراية بالناحيتين، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يوجد بها بعض التصحيف والتحريف، وقد أشرت إلى ذلك في قسم التحقيق.

٣- قلة السقط فيها، وسلامتها من التآكلات والرطوبة والأرضة وغير ذلك، وإن كان يلاحظ عليها عدم الهمز في الحروف، وكتابة (الثلاث) الثلث، وغير ذلك.

أما النسخة الثانية ورمزها ب:

هذه النسخة تقع في مجلد واحد بالهيئة المصرية العامة للكتاب تحت رقم (٥٦٤ قراءات٩ وميكروفيلم رقم (٤٤٠٨٢)، وتقع في مائتين وثلاث وثلاثين ورقة، ومسطراتها (٢٠) سطرًا، وعدد كلمات السطر الواحد يتراوح ما بين (٩ - ١٠) كلمة تقريبًا. وهي مكتوبة بخط جيد يسهل قراءته، وهي كاملة، ولا يوجد بها نقص ولا تآكلات، وغير ذلك. وكتب على الصفحة الأولى:

العنوان: (تهذيب القراءات)، كما كتب على هذه الصفحة بعض الأشعار المكتوبة بالألفاظ التركية الممزوجة بألفاظ فارسية، إلا أن هذه النسخة أحدث من الأصل، وذلك بما جاء في آخر ورقة: (تم تبييض هذا الكتاب في سنة ستين (كذا) بعد مائة وألف)، ويوجد بها حاشية على النص، ومذيلة بكلمة في آخر الصفحة تبدأ بها الصفحة المقابلة، ويوجد في مقدمتها فهرس تفصيلي لما احتواه الكتاب من أصول وفرش حروف.

***

منهج التحقيق

أولا: بالنسبة لكتابه المخطوط:

اتبعت الخطوات التالية - بعد اعتمادي للنسخة الموجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣١٩) تفسير تيمور، والمرموز لها بالحرف الأبجدي (أ) أصلا:

١- تحرير النص وفقًا للقواعد الإملائية والنحوية.

٢- مقارنة النسخة الأصلية بالنسخة الثانية الموجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٦٤ قراءات)، والمرموز لها بالرمز (ب)، وعلى ضوء هذه المقارنة أثبت ما يلي:

أ- إثبات أوجه الخلاف والإشارة إلى ما هو الصواب، وإثباته في الأصل.

ب- الإشارة إلى أماكن السقط ووضعها بين قوسين هكذا ( )، وأماكن الزيادة ووضعها بين معقوفين هكذا [ ].

٣- عمدت إلى النص، فضبطت ما يحتاج إلى ضبط، لا سيما الآيات القرآنية، والألفاظ المشكلة وغيرها.

ثانيًا: بالنسبة لما يتعلق به من تخريج وتوثيق:

١- الشواهد بأنواعها:

أ- القرآنية: اتبعت ما يلي:

- الإشارة إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية.

- تخريج القراءات بالرجوع إلى أمهات الكتب، مع الدلالة على مراجعها في أكثر من مصدر للتوثيق.

ب- الأحاديث النبوية الشريفة: اتبعت ما يلي:

- تخريج الحديث بالرجوع إلى الكتب الستة المعروفة مع ضبط الحديث.

٢- الأعلام الواردة في النص: واتبعت فيها ما يلي:

- قمت بالتعريف بها تعريفًا موجزًا، مع الإشارة إلى بعض المصادر التي وردت فيها ترجمة العلم، وإذا تكرر العلم - وهذا كثيرًا ما يحدث - اكتفيت بالترجمة الأولى.

٣- أقوال العلماء وآراؤهم: وقد اتبعت الآتي:

- وثقت الآراء الواردة بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها، ما أمكن إلى ذلك سبيلا، وإلا فمن كتب أخرى.

- إذا كان الرأي مجهولا، لم ينسبه المؤلف، حاولت الوصول إلى معرفة ذلك - أيضا - ما أمكن سبيلا.

٤- المسائل والقضايا اللغوية:

- علقت عليها بقدر الإمكان، مشيرًا إلى بعض كتب اللغة التي تناولتها.

٥- الألفاظ الغامضة:

- قمت بتوضيحها، وذلك بالرجوع إلى كتب المعاجم اللغوية ولاسيما الصحاح واللسان.

٦- إحالاته:

- قمت بالإشارة إلى أرقام صفحات هذه الإحالات، وهي كثيرة الورود في النص.

***

عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه

أولًا: عنوان الكتاب: صرح المرعشي في موضعين من كتابه بأن عنوان كتابه هو "تهذيب القراءات"[١].

ثانيًا: نبه على نسبته إلى الشيخ المرعشي "محمد بن أبي بكر المعروف بساجقلي زاده" بعض ممن ترجم حياته، ومنهم إسماعيل باشا البغدادي[٢]، وهذه من الأدلة الصحيحة في نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ثالثًا: يوجد على غلاف المخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٣١٩ تفسير تيمور) هذا العنوان: "تهذيب القراءات" لمحمد بن أبي بكر المرعشي المعروف بساجقلي زاده. وكذا في النسخة الثانية المقيدة برقم (٥٦٤ قراءات) بدار الكتب المصرية.

***

(١) انظر ٣ و٧٧٨ من قسم التحقيق.

(٢) انظر: هدية العارفين ٢/ ٣٢٢: ٣٢٣.

المخطوطات

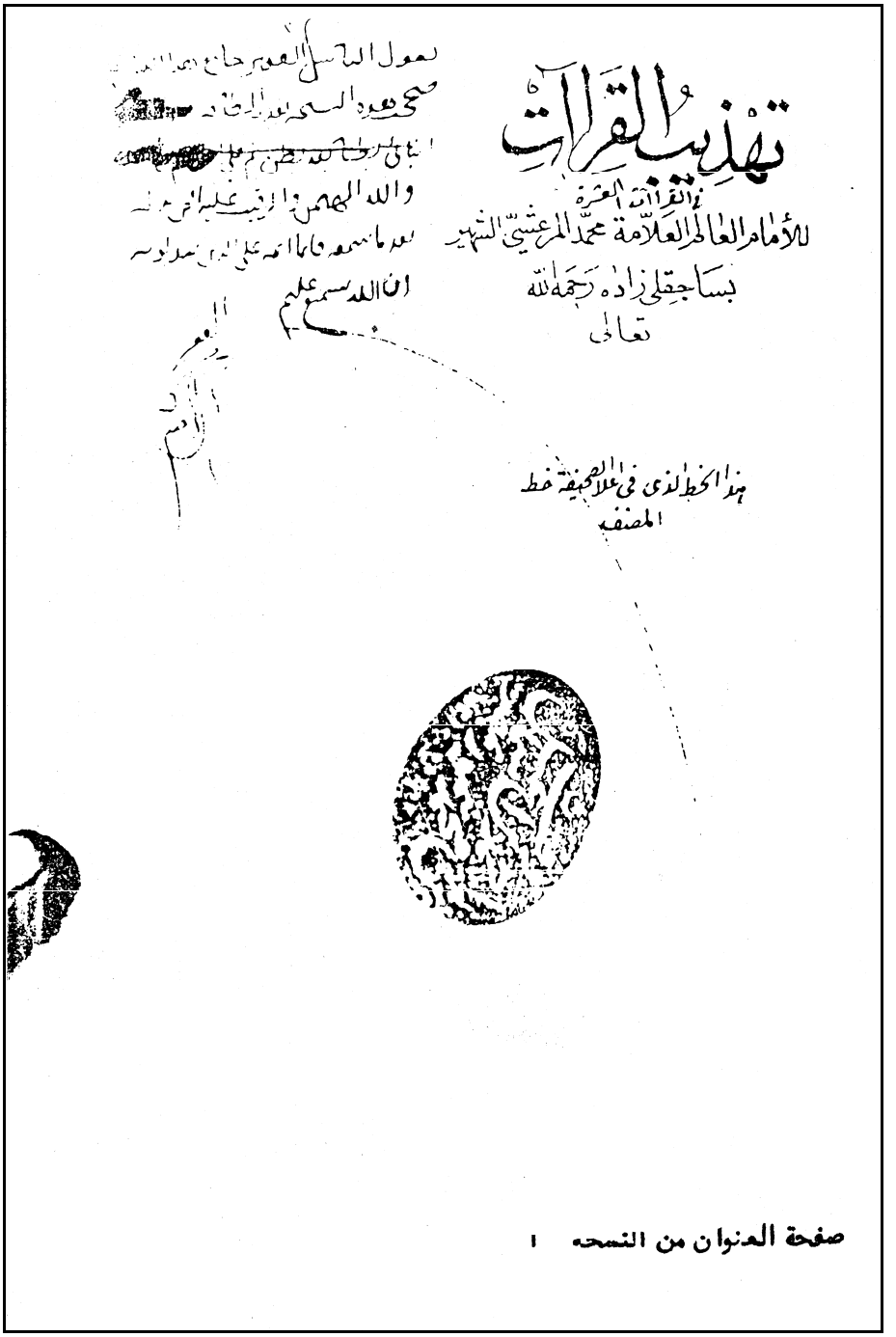
تهذيب القراءات
في القراءات العشرة
للإمام العالم العلامة محمد المرعشي الشهير
بساجقلي زاده رحمه الله
تعالى

هذا الخط الذي في هذه الصحيفة خط
المصنف

صفحة العنوان من النسخه ا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حارت الألباب في عظمته واحاطة علمه وعموم
قدرته والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وعلى
جميع انبيائه ورسله وبعد فيقول الباءث الفقير
محمد المرعشي المكي بساحلي زاده اكرمه الله بالسعادة
ان علم القراات المشهورة اعلى العلوم واعظمها وقبلة الأنام
وادام التفسير واحاطة جميعها مرفوض الكفايات
ولا يحصى المؤلفات فيها واشهرها واصعبها قصيدة
الشاطبي رحمه الله عليها في القراات السبع ولم ينقطع
الأشتغال بها الى زماننا هذا في بعض البلاد المعظمة
الاسلامية كمصر القاهرة وقسطنطينية المحروسة
وهذا العلم احب العلوم والذها الى نفوس المؤمنة
يعرفه من ذاقه غير ان المتفلسفين من ينتسبون الى
الاسلام هجروا الاشتغال به وعلم التجويد لما ان الفلسفة
زينت لهم وعظمت في اعينهم وتوهموا انهذين العلمين
من محقرات العلوم وان الاشتغال بهما ينقص رياستهم
لانه عار فيما بين امثالهم ولا يدرون انهم هجموا على النار

ولابد اقبح العار ونزاوضح المؤلفات في هذا الفن
التيسير لابي عمرو الداني والتبصرة لمكي كلاهما في قراات
الائمة السبعة الذين اختارهم الشاطبي ومنها التذكرة
لابي الحسن طاهر بن غلبون في القراات الثمانية بزيادة قراءة
يعقوب على قراءة الائمة السبعة الذين اختارهم الشاطبي
ستعرفهم ومنها التحبير لابن الجزري في القراات العشر
بزيادة قراءة ابي جعفر وخلف على قراءة الائمة الثمانية المذكورين
في المذكورات مسامحات واغلاق ونزاوفي المؤلفات المطولة
في القراات العشر النشر لابن الجزري وقد اطالها اطالة مملة
بتعداد الرواة والكتب ونزاظهر المؤلفات فيها المكرر ثمر
بن قاسم في القراات السبع لكن فيها تكرارات مملة واشياء
لا يحتاج اليها القارئ وانه ترك ذكر الأصول الكلية فاردت
ان اجمع القراات العشر في مؤلف واضح مهذب عن المسامحات
والاغلاق والتطويل والتكرار المما مسمى بتهذيب القراات
لأني هذبت نقلها عن مسامحات المؤلفين واغلاقاتهم
واما اشير الى اختلاف اصاحف فيما اختلفت فيه القراات ان
ومتى قلت فان يلاذكر فاعل وظرف وسبق مرجع الضمير

تبييض ج

توكلت وم يتوكل على الله فان الله عزيز حكيم تم الكتاب

في [illegible] في سنة خامسة [illegible] واربعين

بعد مائة والف تم تم

تم تم تم

ا م

مؤلف هذا الكتاب شيخ محمد المعروف

بساچقلي زاده اكرمه الله تعالى بالفلاح والسعادة

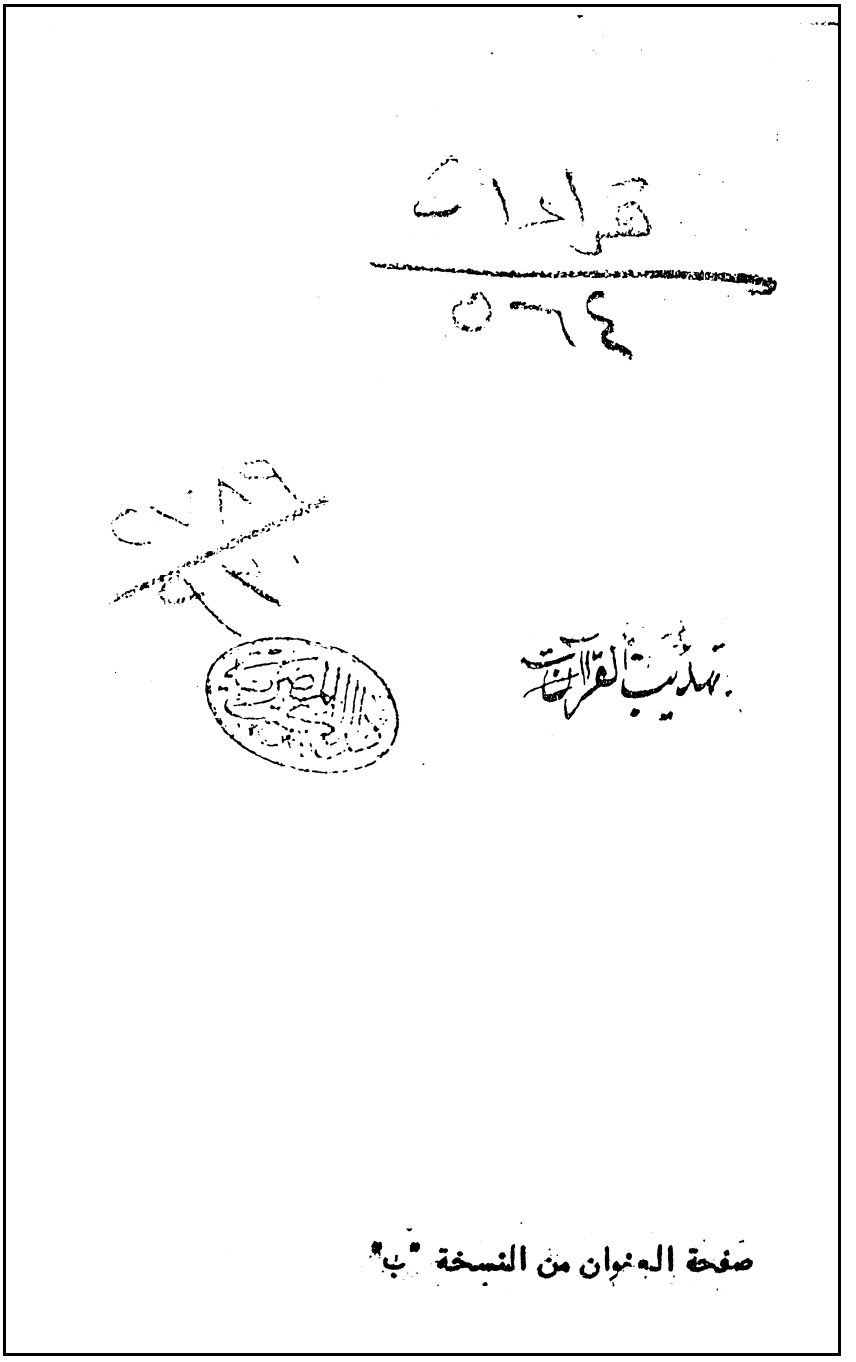

صفحة العنوان من النسخة "ب"

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يقول الباشي الفقير محمد المرعشي للدعو باجقلي زاده أكرمه الله بالسعادة لما فرغت من رسالة تهذيب القرآت اردت ان افرد لها رسما ليظهر للناظر في بادئ نظره فوائدها ففصل في ذكر الائمة العشرة ورواتهم فصل القرآت تنقسم الى ما لا يختلف المعنى باختلافه والى ما يختلف فصل القرآن السبع متواترة فيما بين قبيل الاداء فصل القرآت تنقسم الى متواترة وشاذة فصل القرآت المتواترة اثنا عشر القرآة فصل اذا كان في الائمة قراءتان فالله تكلم بهما جميعا ويذكر في هذا الفصل اسماء القبائل التي تقرأ القرآن على لغتهم فصل في تفسير بعض الالفاظ الواقعة في القرآن على اصطلاحهم فصل في لفظ الاستعاذة وحكمها وجهرها واخفائها وحكمها فصل في البسملة وتخصيص القرآت المشهورة في كتابه اكتفا بالآلة في الاداء ويشتمل الاصول وفي هذا الكتاب ابواب الباب الاول في كيفية الوقف على اواخر الكلم وفي هذا الباب فصلان الفصل الاول في بيان معنى الروم والاشمام ومواضعهما تنبيه فائدة الروم والاشمام الفصل الثاني في الوقف على النصوب المنون الباب الثاني في مدحروف المد وحروف اللين وهو فصلان الفصل الاول في مد حروف المد فنقول سبب الزيادة على المد الطبيعي في حروف المد لفظي ومعنوي اما اللفظي فهو قسمان القسم الاول هو بعد حرف المد القائم ان يقع بعد حرف المد ساكن والساكن نوعان النوع الاول الساكن اللازم النوع الثاني الساكن

العارض تتمة ذكر قد ورش الفائدة بعد الوقف زيادة على المد الطبيعي واما السبب المعنوي لزيادة المد الفصل الثاني في حد حروف اللين الباب الثالث في تسهيل الهمزات وهو فصلان الفصل الاول في الهمزتين المتلاصقتين واما في كلمة واحدة او في كلمتين فهما ثمانية اقسام المقالة الاولى في الهمزتين في كلمة واحدة اثنا عشر الثاني في الهمزتين المتلاصقتين من كلمتين اعلم ان الهمزتين من كلمتين على قسمين لانهما اما ان تتفقا في الحركة او تختلفا والقسم الاول وهو ان تتفقا ثلاثة انواع والقسم الثاني وهو ان تختلفا خمسة انواع الفصل الثاني في تسهيل الهمز المفرد الهمز المفرد على ضربين ساكن ومتحرك الضرب الاول الهمز الساكن والضرب الثاني الهمز المتحرك وهو نوعان النوع الاول ان يكون ما قبله ساكنا ويذكر هنا نقل ورش حركة الهمزة الى الساكن قبله واسقاط الهمز فصل في سكت حمزة على الساكن قبل الهمز النوع الثاني الهمز المتحرك الذي تحرك ما قبله الباب الرابع في ذكر مذهب حمزة وهشام في تغيير الهمز عند الوقف على كلمة الهمز اعلم ان الهمز ما اول كلمة او وسطها او اخرها فاذا كان اول كلمة وكان قبله ساكن صحيح آخر كلمة قبله يجوز استبدال فقد سبق بيانه في فصل سكت حمزة على الساكن قبل الهمز فالكلام هنا في الهمزة المتوسطة والمتطرفة فهنا فصلان الفصل الاول في الهمز الذي هو اول الكلمة وهو اما ان يتحرك او ساكن والمتحرك اما ان يتحرك ما قبله او يسكن والهمز الساكن والمتحرك الذي قبله

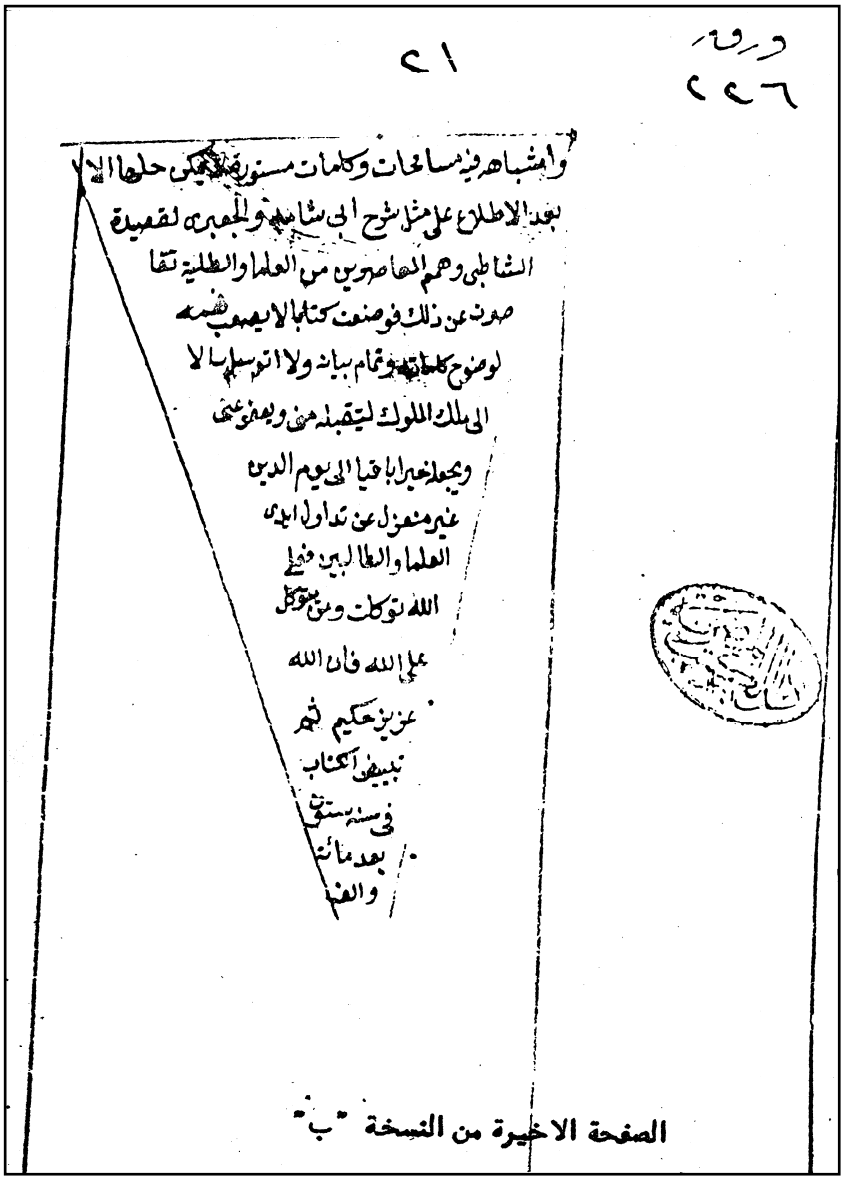

٢٨١

ورقة ٢٢٦

وامثالها في مسائل وكلمات مستورة لا يمكن حلها الا
بعد الاطلاع على مثل شرح ابي شامة والجعبري لقصيدة
الشاطبي وهم المعاصرين من العلما والطلبة تقا
صرت عن ذلك فوضعت كتابا لا يصعب فهمه
لوضوح كلماته وتمام بيانه ولا اتوسل بالا
الى ملك الملوك ليتقبله مني ويعفو عني
ويجعله خيرا باقيا الى يوم الدين
غير منعزل عن تداول ايدي
العلما والطالبين فعلى
الله توكلت ومن يتوكل
على الله فان الله
عزيز حكيم ثم
تبييض الكتاب
في سنة ستين
بعد مائة
والف

الصفحة الاخيرة من النسخة "ب"

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حارت الألباب في عظمته، وإحاطة علمه وعموم قدرته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وعلى جميع أنبيائه ورسله.

وبعد؛ فيقول البائس الفقير محمد المرعشي، المكنّى بساجَقْلي زاده، أكرمه الله بالسعادة: إن علم القراءات المشهورة، أعلى العلوم وأعظمها، وقبلة الإسلام، وإدام التفسير، وإحاطة جميعها من فروض الكفايات[١]، ولا تُحصى المؤلفات فيها، وأشهرها وأصعبها[٢] قصيدة الشاطبي[٣] رحمة الله عليه في القراءات السبع[٤]، ولم ينقطع الاشتغال بها إلى زماننا هذا في بعض البلاد المعظمة الإسلامية، كمصر القاهرة، وقسطنطينية المحروسة[٥].

وهذا العلم أحب العلوم وألذها إلى النفوس المؤمنة، يعرفه من ذاقه، غير أن المتفلسفين ممن ينتسبون إلى الإسلام، هجروا الاشتغال به وبعلم التجويد، لما أن الفلسفة زُيِّنت لهم، وعَظُمت في أعينهم، وتوهموا أن هذين العلمين من محقرات العلوم، وأن الاشتغال بهما ينقص رياستهم؛ لأنه عار فيما بين أمثالهم، ولا يدرون أنهم هجموا على النار، ولابسوا قبح العار.

ومن أوضح المؤلفات في هذا الفن: التيسير[٦] لأبي عمرو الداني[٧]، .....

(١) انظر في ذلك: كنز المعاني للجعبري ٤، وإحياء علوم الدين ١/ ١٨، والإتحاف ٥، والنجوم الطوالع ٢٢.

(٢) في ب: "وأصبعها"، وهذا تحريف.

(٣) الإمام الشاطبي هو: ولي الله أبو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني، الشاطبي، نسبة إلى شاطبة، قرية بجزيرة الأندلس، كان رحمه الله إمامًا في علوم القرآن، له كثير من النظم المتعلق بعلوم القرآن الكريم، ومن نظمه: قصيدة دالية في كتاب التمهيد لابن عبد البر، ومن نظمه أيضا رائية الرسم، ولد الإمام الشاطبي آخر سنة ٥٣٨هـ، وتوفي بمصر سنة ٥٩٠هـ، انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٢٠، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٣٥، وشذرات الذهب ٤/ ٣٠٢.

(٤) قصيدة الإمام الشاطبي في القراءات السبع، وهي القصيدة اللامية المسماة بـ "حرز الأماني ووجه التهاني"، وهي من أشهر القصائد في ذلك، وهي نظم جيد لكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، ويبلغ عدد أبياتها ثلاثة وسبعين ومئة وألفا، وقد شرحها غير واحد من العلماء منهم: الإمام الجعبري، وأبو شامة، وابن القاصح، وشعلة وغيرهم، انظر: كشف الظنون ١/ ٦٤٦.

(٥) قسطنطينية، ويقال لها أيضا: قسطنطينة بإسقاط ياء النسب: مدينة رومية، عمَّرها ملك من ملوك الروم يقال له قسطنطين، فسميت باسمه، وهي دار ملك الروم، واسمها اليوم إسطنبول، والحكايات عن عظمتها وحسنها كثيرة، انظر: معجم البلدان ٤/ ٣٤٧.

(٦) "التيسير في القراءات السبع "لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، بمطبعة الدولة بإسطنبول سنة ١٩٣٠م.

(٧) أبو عمرو الداني هو: الإمام عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، له مصنفات كثيرة ملأت الآفاق، منها: جامع البيان، والتيسير، والمفردات وغيرها، توفي بدانية سنة ٤٤٤هـ، انظر في ترجمته: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٢٥، وغاية النهاية ١/ ٥٠٣.

والتبصرة[١] لمكي[٢]، كلاهما في قراءات الأئمة السبعة الذين اختارهم الشاطبي[٣].

ومنها: التذكرة[٤] لأبي الحسن طاهر بن غَلْبون[٥] في القراءات الثماني، بزيادة قراءة يعقوب[٦] على قراءة الأئمة السبعة الذين اختارهم الشاطبي وستعرفهم.

ومنها: التحبير[٧] لابن الجزري[٨] في القراءات العشر، بزيادة قراءة أبي جعفر[٩] وخلف[١٠] على

---

(١) "التبصرة في القراءات" لمكي بن أبي طالب، نشره معهد المخطوطات العربية بالكويت، بتحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

(٢) هو: مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسي كان عالمًا في القراءات، من تصانيفه: الرعاية لتجويد القراءة، والتبصرة والكشف وغيرها، ولد سنة ٣٥٦هـ، وتوفي سنة ٤٣٧هـ، انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار١/ ٣١٦، وغاية النهاية٢/ ٣٠٩، ووفيات الأعيان٤/ ٣٦١.

(٣) من المعروف أن ابن مجاهد هو أول من اختار هذه القراءات السبع، وقال عنه ابن الجزري: إنه شيخ الصنعة، وأول من سبَّع السبعة، انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ١٣٩ وكذا: معجم المؤلفين ٢/ ١٨٨ والسبعة، مقدمة المحقق ١٥-١٦.

(٤) "التذكرة في القراءات" لأبي الحسن طاهر بن غلبون، مطبعة الزهراء للإعلام العربي سنة١٤١٠هـ = ١٩٩٠م، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم.

(٥) هو: طاهر بن عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون، أبو الحسن الحلبي نزيل مصر، وشيخ الداني، توفي بمصر سنة ٣٩٩هـ، انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٣٣٩ والنشر ١/ ٧٣.

(٦) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد عبد الله بن أبي إسحاق، أبو محمد الحضرمي مولاهم البصري، أحد الأئمة العشرة، وإمام أهل البصرة، قال ابن الجزري: قال الداني: "ائتم بيعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو"، توفي سنة ٢٠٥هـ، انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/٣٨٦-٣٨٩، وشذرات الذهب ٢/ ١٤، وتحبير التيسير ١٩.

(٧) "تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة" لابن الجزري، نشرته دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م، بتحقيق محمد الصادق قمحاوي وعبد الفتاح القاضي.

(٨) ابن الجزري هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، صاحب المؤلفات المشهورة في علم القراءات، ومنها: النشر في القراءات العشر، ومختصر التقريب، وتحبير التيسير في القراءات العشر، وهو صاحب نظم طيبة النشر في القراءات العشر، والمقدمة فيما على القارئ أن يعلمه، والجوهرة في النحو، كما ألف أيضا في التفسير والحديث والفقه والعربية، ولد سنة ٧٥١هـ، وتوفي سنة ٨٣٣هـ، رحمه الله، انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/٢٤٧ وما بعدها.

(٩) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور، أخذ القراءة عن ابن عباس، وعن أبي هريرة، وعن مولاه عبد الله بن عباس، وروى عنه القراءة نافع، وسليمان بن مسلم ابن جماز وغيرهم، وقد اختلف في سنة وفاة أبي جعفر، فقيل سنة ١٣٥هـ، وقيل سنة ١٣٢هـ، وقيل سنة ١٢٩هـ، وقيل سنة ١٢٧هـ، انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/٣٨٢- ٣٨٣، والسبعة ٥٧، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٥٨، وطبقات ابن سعد ٦/٣٥٢.

(١٠) هو خلف بن هشام أبو محمد الأسدي البزار البغدادي، أحد القراء العشرة وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا أحمد بن يزيد الحلواني، وإدريس بن عبد الكريم الحداد وغيرهما، توفي سنة ٢٢٩هـ، انظر ترجمته: في غاية النهاية ١/ ٢٧٢-٢٧٤، والتبصرة ٣٠، وطبقات ابن سعد ٧/ ٣٤٨، وتحبير التيسير ١٩.

قراءة الأئمة الثمانية، لكن في المذكورات مسامحات[١] وإغلاق[٢].

ومن أوعى المؤلفات وأطولها في القراءات العشر: النشر[٣] لابن الجزري، وقد أطالها إطالة مملة بتعداد الرواة والكتب[٤].

ومن أظهر المؤلفات فيها: المكرر[٥] لعمر بن قاسم[٦] في القراءات السبع، لكن فيه تكرارات مملة، وأشياء لا يحتاج إليها القارئ، وأنه ترك ذكر الأصول الكلية.

فأردت أن أجمع القراءات العشر في مؤلف واضح، مهذب عن المسامحات والإغلاق والتطويل والتكرار الممل، مسمى بـ "تهذيب القراءات"؛ لأني هذبت نقلها عن مسامحات المؤلفين وإغلاقاتهم.

وأنا[٧] أشير إلى اختلاف المصاحف فيما اختلفت فيه القراءتان[٨]، ومتى ما قلت: قال، بلا ذكر فاعل وظرف[٩] وسبق مرجع الضمير، فمرادي به أبو شامة[١٠] رحمة الله عليه، أنقل كلامه في شرح

---

(١) استخدم المرعشي كلمة (السامحات) للإشارة إلى قصور العبارة عند المصنفين في علم التجويد، وقد أوضح المرعشي قصده من ذلك في كتابه (بيان جهد المقل) حيث قال: قوله "خالية من مسامحات المصنفين": قال في الصحاح: المسامحة المساهلة، أقول: هي من السهولة ضد العسرة، فكأن معنى المساهلة: اختيار العبارة السهلة الموجزة، وإن خفي معناها اعتمادا على فهم المخاطب، راجع: بيان جهد المقلّ ٢، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٦٧، وانظر الصحاح (سمح) ١/ ٣٧٦.

(٢) **الغلق بالسكون:** الإغلاق، وبضمتين بمعنى المغلق، وبفتحتين ما يغلق الباب وبفتح بالمفتاح مجازًا، انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ٣/ ٣١٢.

(٣) "النشر في القراءات العشر" للإمام ابن الجزري، من أشهر الكتب في علم القراءات، مطبعة دار الفكر بتصحيح الشيخ علي محمد الضباع.

(٤) ما قاله المصنف فيه نظر؛ لأن الإمام ابن الجزري جمع في نشره ما صحت قراءته وتواترت روايته عن القراء العشرة، وأما الزيادة فهي من باب عزو كل وجه لناقله وراويه، وذكر الطرق التي ورد منها؛ زيادة في التوثيق، ودفعًا للشبهات، والله أعلم.

(٥) "المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر" لعمر بن قاسم، مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م بدون تحقيق.

(٦) هو عمر بن قاسم الأنصاري المصري الشافعي، ويعرف بالنشار، حرفة له كانت، قرأ على الخباز، انظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٦/ ١١٣.

(٧) في "ب": (وإذا)، وهذا تحريف.

(٨) في "ب": (قراءتان)، وهذا تحريف.

(٩) لعله يقصد بكلمة الظرف هنا اسم الكتاب الذي ينقل منه.

(١٠) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان شهاب الدين، أبو القاسم، القدسي الأصل، ثم الدمشقي الشافعي، عرف بأبي شامة؛ من أجل شامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر، من مصنفاته: شرح القصيدة الشاطبية المسمى بـ "إبراز المعاني من حرز الأماني"، ومفردات القراء، ونظم كتاب المفصل في النحو للزمخشري، ولد سنة ٥٩٩هـ، وتوفي سنة ٦٦٥هـ، رحمه الله، انظر طبقات المفسرين ١/ ٢٦٣، وغاية النهاية ١/ ٣٦٥.

الشاطبية[١]، وكلما قلت: قال علي القاري[٢]، فمرادي نقل كلامه في شرح مقدمة ابن الجزري[٣]، ومتى ذكر الألف في بيان القراءات، فالمراد منه المد لا الهمزة، إلا أن يذكر مقارنا للام التعريف؛ فإن المراد منه حينئذ الهمزة.

وقد يضاف الألف إلى المد للتقييد[٤]؛ لأن الألف قد يطلق على الهمزة[٥]، وإذا ذكر الألف في بيان الرسم، فالمراد منه المد غالبًا، وقد يراد به الهمزة، ولا يخفى ذلك.

وأرجو[٦] من الله العظيم، أن يحبب كتابي هذا إلى طلبة العلوم فيدرسوه، ويحيى به هذا الفن في بلاد هجره أهلها ونسوه، وأسأل الله العظيم أن يبارك فيه لطالبيه، وأتوسل به إلى الله الكريم، وأستشفع إليه القرآن العظيم؛ ليجيرني من خزي الدنيا وعذاب يوم الدين، ويقيمني في صف القراء يوم يقوم الناس لرب العالمين، ويرحم الله من قال آمين.

ولما كان أغلب طالبي هذا الفن المبتدئين، بالغت في التوضيح، ولم أجرد كتابي عن التكرار بالكلية؛ لئلا يغلطوا في بادئ النظر في القراءة المشهورة.

***

(١) لأبي شامة كتاب "إبراز المعاني من حرز الأماني"، وهو شرح لقصيدة الشاطبي، طبعة الحلبي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض.

(٢) هو: علي بن سلطان محمد الهروي القاري الحنفي، نور الدين، له كثير من التصانيف، منها: مرقاة المفاتيح، وتلخيص القاموس، وسماه: الناموس، وشرح الرائية في رسم المصحف، وشرح الرسالة القشيرية في التصوف، توفي سنة ١٠١٤هـ، انظر في ترجمته: خلاصة الأثر ٣/ ١٨٥، والبدر الطالع ١/ ٤٥٥، ومعجم المؤلفين ١/ ١٠٠.

(٣) "المقدمة فيما على القارئ أن يعلمه" لابن الجزري وتعرف أيضا بالمقدمة الجزرية، وهي عبارة عن نظم يبلغ مائة بيت وسبعة، وهي من أشهر كتب علم التجويد وأكثرها تداولا، وقد شرحت شروحا عدة، وطبعت مفردة ومشروحة طبعات كثيرة، ومن بين شراحها علي القاري، صاحب كتاب "المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية" مطبعة الحلبي سنة ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م، انظر كشف الظنون ٢/ ١٧٩٩، وإيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢، والدراسات الصوتية ٣٥، ٣٦.

(٤) فيقال: ألف المد.

(٥) جعل المبرد الألف والهمزة حرفًا واحدًا؛ ولذا جعل الحروف الأصلية ثمانية وعشرين حرفًا، أولها الباء، ويدع الألف من أولها ويقول: "هي همزة"، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتبرها من الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة، وقد رد ابن جني على المبرد هذا الرأي، ولم يرتضه، راجع: المقتضب ١/ ١٩٢، وسر الصناعة ١/ ٤٦، وانظر شرح المفصل ١٠/ ١٢٦، وجهد المقل ٥٥، ومشكلة الهمزة العربية ١٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٦) في "ب": (وأرجوا)، وهذا تحريف.

فصل
في ذكر الأئمة العشرة ورواتهم

ويقال: (الراوي) للآخذ عن الإمام، و(الطريق) للآخذ عن الراوي، ولكل إمام رواة، ولكل راوٍ طرق[١]، وذكر ابن الجزري أغلبهم في نشره[٢].

أما الأئمة العشرة فهم: نافع المدني[٣]، وابن كثير المكي[٤]، وهما الحرميان[٥] والحجازيان، وأبو عمرو البصري[٦]، وابن عامر الشامي الدمشقي[٧]، وعاصم[٨]، .....

(١) كل ما ينسب لإمام من الأئمة فهو قراءة، وما ينسب للآخرين عنه ولو بواسطة فهو رواية، وما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن نزل فهو طريق، فنقول مثلا: إثبات البسملة قراءة المكي، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، راجع غيث النفع ١٣، وانظر: الإتحاف ١٧ – ١٨، وتحبير التيسير ١٦٨، والإتقان ١/ ٩٨- ٩٩، والنجوم الطوالع ١٩، وجهد المقل ٥٤.

(٢) راجع النشر ١/ ٩٩ وما بعدها، وانظر: الإتحاف ٧- ٩، وتحبير التيسير ١٦- ٣٠، والإتقان ١/ ٩٧.

(٣) هو أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، وكنيته أبو رويم، أحد القراء السبعة الأعلام، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وروى القراءة عنه إسماعيل بن جعفر، وقالون، وورش وغيرهم، وأقرأ الناس دهرًا طويلًا يزيد عن سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في المدينة، ولد سنة ٧٠هـ، وقيل سنة بضع وسبعين في خلافة عبد الملك بن مروان، وتوفي سنة ١٦٩هـ، راجع: معرفة القراء الكبار ١/ ٨٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٣٣٦، والقرآن وعلومه في مصر ١٨٤، وانظر: التاريخ الكبير ٨/ ٨٧، ومشاهير علماء الأمصار ١٤١، وشذرات الذهب١/ ٢٧٠، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣/ ١٤٠٤.

(٤) هو عبد الله بن كثير أبو معبد الداري، الفارسي الأصل، أحد القراء السبعة وإمام أهل مكة في القراءة، عرض على عبد الله بن السائب، ومجاهد بن جبير، وروى القراءة عنه الخليل بن أحمد، والبزي، وقنبل، وشبل، وغيرهم. ولد سنة ٤٥هـ وتوفي سنة ١٢٠هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٤٤٣، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٧٢ والسبعة ٦٤- ٦٥، والإقناع ١/ ٧٧- ٧٨، وقراءات القراء المعروفين.

(٥) الحِرْميان نسبة إلى مكة والمدينة، زادهما الله رفعة وتشريفًا.

(٦) هو: زيان بن العلاء أبو عمرو التميمي المازني البصري، أحد القراء السبعة، وأحد أئمة اللغة والأدب، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، وسمع أنس بن مالك، وقرأ على الحسن البصري، وحميد الأعرج، ومجاهد، وعاصم، وابن كثير، وروى عنه القراءة يحيى بن المبارك اليزيدي، ويونس بن حبيب وسيبويه وخلق كثير، توفي سنة ١٥٤هـ، وقيل سنة ١٥٥هـ، انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٢٨٨ ومراتب النحويين ١٣ والنشر ١/ ١٣٤، ومعرفة القراء الكبار ٨٣، وقراءات القراء المعروفين ٨٣، وأخبار النحويين البصريين ٢٥.

(٧) هو عبد الله بن عامر اليحصبي، قاضي دمشق، وأحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء في الشام، عرض على أبي الدرداء والمغيرة، وروى عنه القراءة يحيى بن الحارث الذماري، وأخوه عبد الرحمن بن عامر وخلاد وغيرهم، وليس في القراء السبعة ولا العشرة من العرب غيره، وغير أبي عمرو، فهما العربيان وحدهما، والباقون من الموالي، راجع ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٤٢٣، والتبصرة ٣٢، وتحبير التيسير ١٧، وطبقات ابن سعد ٧/ ٤٤٩.

(٨) هو: أبو بكر عاصم بن أبي النجود الخنَّاط الكوفي الأسدي، أحد القراء السبعة، وشيخ الإقراء بالكوفة، وأحسن الناس صوتًا =

وحمزة[١] وعلي الكسائي[٢]؛ الثلاثة كوفيون، وهؤلاء[٣] الأئمة السبعة هم الذين اختار الشاطبي قراءاتهم في قصيدته[٤]، وثامنهم: يعقوب البصري، وتاسعهم: أبو جعفر المدني، وهو: يزيد بن القعقاع، وعاشرهم: خلف البغدادي، وهو كما أنه راوٍ لحمزة، اختار لنفسه قراءات، فصار إمامًا من تلك الحيثية[٥].

وأنا أختار من رواة السبعة من اختاره الشاطبي[٦]، وهم: قالون[٧] وورش[٨] لنافع،

=

بالقرآن، أخذ القراءة عن: زر بن حبيش، وأبي عبد الرحمن السلمي وغيرهما، وروى عنه القراءة: إبان بن تغلب، وحفص بن سلمان، وأبو بكر شعبة بن عياش، والمفضل الضبي وغيرهم، توفي سنة ١٢٩هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر في ترجمته: قراءات القراء المعروفين ٩٥، وغاية النهاية ١/٣٤٦، وطبقات ابن سعد ٦/٣٢٠، وتاريخ دمشق ٦، ووفيات الأعيان ٢/٢٢٤.

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة، وإمام أهل الكوفة في القراءة بعد عاصم، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وحمران بن أعين، وروى عنه القراءة الكسائي، وسليم بن عيسى، وخلف بن هشام البزار، وأبو عيسى خلاد بن خالد الصيرفي، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٥٦هـ، انظر ترجمته في: التبصرة ٣٠، وغاية النهاية ١/٢٦١، وطبقات ابن سعد ٦/٣٨٥، وقراءات القراء المعروفين ١٠٩.

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد، أحد القراء السبعة، والذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة، أخذ القراءة عن حمزة، وعن إسماعيل بن جعفر، وعن أبي بكر بن عياش، وعن المفضل الضبي، روى عنه القراءة حفص الدوري، وقتيبة، وخلف بن هشام، وأبو الحارس الليث بن خالد وغيرهم، وقد كانت العربية علمه وصناعته، توفي بخراسان سنة ١٨٩هـ، انظر ترجمته في: قراءات القراء المعروفين ١١٩، وغاية النهاية ١/٥٣٥، والتبصرة ٣٠، ومراتب النحويين ٧٤.

(٣) في "ب": (وهذا)، وهذا تحريف.

(٤) انظر في اختيار الشاطبي متن الشاطبية المسمى بـ "حرز الأماني ووجه التهاني" ٥-٦، وكذا: جهد المقل ٥٤، وسراج القارئ ٩-١٣ وإبراز المعاني ٢٦- ٣٢.

(٥) ورد أن خلفًا كان يأخذ بمذهب حمزة، إلا أنه خالفه في مائة وعشرين حرفًا، وذكر ابن القاصح وأبو شامة أن خلفًا هو صاحب الاختيار، راجع: غاية النهاية ١/٢٧٤، وسراج القارئ ١٢، وإبراز المعاني ٣١.

(٦) اختار الإمام الشاطبي اثنين من الرواة لكل إمام من السبعة، وهم الذين ذكرهم المرعشي، انظر: متن الشاطبية ٥-٦، وإبراز المعاني ٢٦- ٣٢ وسراج القارئ ٩-١٢ وجهد المقل ٥٤.

(٧) هو: عيسى بن مينا بن وردان الزرقي مولى بنى زهرة، قارئ المدينة ونحويها، وربيب نافع، وأخص الناس به، وهو الذي لقبه بقالون، وتعني في الرومية: جيد؛ لجودة قراءته، أخذ القراءة عن نافع وعرض على عيسى بن وردان، وروى عنه القراءة ولداه محمد وإبراهيم، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن هارون أبو نشيط وغيرهم، توفي قالون سنة ٢٢٠هـ، انظر طبقات القراء ١٣٨، ومعرفة القراء الكبار ١/١٢٩، وغاية النهاية ١/٦١٥ والإبانة ٨٤، ومعجم الأدباء ١٦/١٥١، وميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٧.

(٨) هو: عثمان بن سعيد القفطي المصري، اختلف في نسبته وكنيته، شيخ القراء بالديار المصرية في وقته، جود القرآن على نافع، وقرأه عليه عدة ختمات سنة ١٥٥هـ، وكان أيضًا ماهرًا بالعربية، روى عنه القراءة: أحمد بن صالح، وداود بن أبي طيبة، وأبو يعقوب الأزرق، وعبد الصمد بن عبد الرحمن، ويونس بن عبد العلي وغيرهم، ولد بمصر سنة ١١٠هـ، وتوفي بها سنة ١٩٧هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: طبقات القراء ١/١٣٥، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٢٦، والقرآن وعلومه في مصر ١٩١، والإبانة ٨٤، وشذرات الذهب ١/١٤٩.

وقنبل [١] والبزي[٢] لابن كثير، والدوري[٣]، وأبو شعيب السوسي[٤] لأبي عمرو، وهشام[٥] وابن ذَكْوان[٦] لابن عامر، وحفص[٧] وأبو بكر بن عياش، ويسمى شُعْبة[٨] لعاصم، وخلف وخلاد[٩] لحمزة، والدوري وأبو الحارث ويسمى الليث[١٠] للكسائي، فالدوري راو لإمامين.

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن المخزومي، ويكنى أبا عمر، ويلقب قنبلًا، شيخ القراء بالحجاز، أخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن محمد النبال، وخلفه بالقيام بها بمكة، وروى القراءة عن البزي، روى القراءة عنه محمد بن إسحاق، ومحمد بن عبد العزيز وابن مجاهد، وابن شنبوذ وغيرهم، توفي سنة ٢٩١هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، راجع: غاية النهاية ٢/ ١٦٥، وتذكرة الحفاظ ٤/ ٦٥٩، والإقناع ١/٧٩، والسبعة ٩٢.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن البزي، مقرئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، قرأ على أبيه، وعلى عبد الله ابن زياد وعكرمة بن سليمان، وقرأ عليه الحسن بن الحباب، وأحمد بن فرج، وروى عنه القراءة قنبل، توفي سنة ٢٥٠هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر غاية النهاية ١/ ١١٩، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٤٨، وانظر ميزان الاعتدال ١/ ١٤٤، والإقناع ١/ ٨٠، والتيسير ٥.

(٣) هو: حفص بن عمر بن عبد العزيز، أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي، إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه، قرأ على إسماعيل بن جعفر، ويحيى اليزيدي، وعلى الكسائي لنفسه، وقرأ عليه وروى القراءة عنه أحمد بن حرب شيخ المطوعي، توفي سنة ٢٤٦ هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر في ترجمته: غاية النهاية ١/ ٢٥٥، وكذا: الإقناع١/ ٩٤، وتحبير التيسير١٧، والتيسير ٥.

(٤) هو صالح بن زياد بن عبد الله أبو شعيب الرقي السوسي، أخذ القراءة عن أبي محمد اليزيدي، وهو من أجلّ أصحابه، وروى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم، وموسى بن جرير وأبو الحارث الطرسوسي وغيرهم، توفي سنة ٢٦١ هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر في ترجمته تذكرة الحفاظ ٥٥٩، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢، وتحبير التيسير ١٧، والتيسير ٥.

(٥) هو هشام بن عمار، أبو الوليد السلمي الدمشقي، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومحدثهم ومقرئهم ومفتيهم، أخذ القراءة عرضًا عن أيوب بن تميم، وعراك بن خالد وغيرهما، توفي سنة ٢٤٥هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٣٥٦، وطبقات ابن سعد ٧/ ٤٧٣، والإقناع ١/ ١٠٦.

(٦) هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشر الفهري الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، وخلفه في القيام بها بدمشق، وقرأ على الكسائي عندما قدم الشام، وروى الحروف سماعًا عن إسحاق بن المسيبي عن نافع، أخذ القراءة عنه هارون الأخفش الدمشقي وغيره، وتوفي سنة ٢٤٢هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٠٤، والإقناع ١/ ١٠٥، والتيسير ٦.

(٧) هو حفص بن سليمان، أبو عمر الأسدي، الكوفي البزار، أخذ القراءة عرضًا وتلقينًا عن عاصم، وكان ربيبه (ابن زوجته)، أقرأ ببغداد ومكة، وروى القراءة عنه عرضًا وسماعًا: عمرو بن الصباح، وعبيد ابن الصباح وغيرهما، توفي سنة ١٨٠هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر في ترجمته: غاية النهاية ١/ ٢٥٤، وتحبير التيسير ٢٨، وقراءات القراء المعروفين ١٠٢.

(٨) هو شعبة بن عياش بن سالم، أبو بكر الكوفي، روى عن عاصم، وعرض عليه القراءة: أبو يوسف يعقوب الأعشى، ويحيى بن آدم وغيرهما، توفي سنة ١٩٣هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر في ترجمته: غاية النهاية١/ ٣٢٥، والتيسير ٦، والإقناع ١/ ١١٦، وقراءات القراء المعروفين ٩٧.

(٩) هو: خلاد بن خالد الشيباني بالولاء، أبو عيسى الصيرفي الكوفي، أخذ القراءة عرضا عن سليم، وهو من أجل أصحابه وأضبطهم، وروى القراءة عنه عرضًا أحمد بن يزيد، انظر في ترجمته: غاية النهاية ١/ ٢٧٤، والتبصرة ٣٠، والإقناع ١/ ١٢٧.

(١٠) هو: الليث بن خالد البغدادي، أبو الحارث، أخذ القراءة عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وروى الحروف عن حمزة بن القاسم، وعن اليزيدي، روى عنه القراءة عرضًا وسماعًا: سلمة بن عاصم صاحب الفراء، والفضل بن شاذان، ومحمد بن =

وأنا أختار من رواة يعقوب، من اختاره أبو الحسن في التذكرة[١]، وهو: رَوْح[٢] ورويس[٣]، ومن رواة أبي جعفر من اختاره ابن الجزري في التحبير[٤] وهو: عيسى بن وردان[٥] وسليمان بن الجماز[٦].

وإذا اتفق راويا إمام في قراءة، تنسب هي إليه، وإذا اختلفا فيها تنسب إلى الراوي، وهذه عادة المصنفين[٧].

وزاد في التذكرة من رواة نافع: إسماعيل[٨] والمسيبي[٩].

=

يحيى وغيرهم، توفي سنة ٢٤٠هـ، انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٤، وتحبير التيسير ١٩، والإقناع ١/ ١٤٠.

(١) اختار أبو الحسن اثنين من الرواة ليعقوب، هما: روح ورويس. انظر التذكرة ١/ ٤٢.

(٢) هو: روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلي بالولاء البصري النحوي، قرأ على يعقوب، وهو من أجل أصحابه، وروى الحروف عن جماعة عن أبي عمرو، عرض عليه جماعة منهم: أحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن يحيى الوكيل، وروى عنه البخاري ومسلم، توفي سنة ٢٣٤هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ١/ ٢٨٥.

(٣) هو: محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري، المعروف برويس، أخذ القراءة عن يعقوب، وهو من أحذق أصحابه، روى القراءة عنه عرضًا: محمد بن هارون التمار وغيره، توفي ٢٣٨هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٣٥، وقراءة القراء المعروفين ١٣٨، وتحبير التيسير ١٩ والنشر١/ ١٨٦.

(٤) اختار ابن الجزري لأبي جعفر اثنين من الرواة، هما: ابن وردان وابن جماز، انظر: تحبير التيسير ١٩.

(٥) هو: عيسى بن وردان الحذاء، أبو الحارث المدني القارئ، قرأ على أبي جعفر وشيبة بن نصاح، ثم عرض على نافع، وكان من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر، روى القراءة عنه عرضًا: إسماعيل ابن جعفر، وقالون، والواقدي وغيرهم، توفي في حدود سنة ١٦٠هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: طبقات القراءة ١/ ٩٠، وغاية النهاية ١/ ٦١٦، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٩٢، والنشر ١/ ١٧٩.

(٦) هو سليمان بن مسلم بن جماز، أبو الربيع الزهري، مولاهم المدني، عرض على أبي جعفر وشيبة، ثم عرض على نافع، وقيل إنه كان مقصودًا في قراءة أبي جعفر ونافع، وعرض عليه إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران وغيرهما، توفي بعد ١٧٠ هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ١/ ٣١٥، والنشر ١/ ١٧٩.

(٧) أذكر هنا – على سبيل المثال – ما قاله ابن غلبون في معرض الكلام عن منهجه، قال: فإذا اتفقت الروايات عن إمام من هؤلاء الأئمة على حرف؛ ذكرته وحده، وقلت: قرأ فلان، وإذا اختلفت الروايات عنه في حرف؛ ذكرت تلك الرواية وحدها، مثال ذلك: أنه إذا اتفقت الروايات عن نافع في شيء، قلت: قرأ نافع، وإذا اختلفت الروايات عنه في شيء، فرواه قالون وحده، قلت: قرأ قالون، وكذلك إن رواه ورش وحده قلت: قرأ ورش، وكذلك سائر القراء أفعل فيهم هكذا، انظر: التذكرة ١/ ٤٢.

(٨) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، مولاهم المدني أبو إسحاق، أخذ القراءة عرضًا عن شيبة بن نصاح، وسليمان بن مسلم، وعيسى بن وردان، أخذ عنه القراءة علي بن حمزة الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما، توفي سنة ١٨٠هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ١/ ١٦٣ والنشر١/ ١٧٩، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٢٠، وسير أعلام النبلاء ٢٢٩.

(٩) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد المسيبي المدني، مقرئ وفقيه وعالم بالحديث، أخذ القراءة عن نافع وغيره، أخذ

=

ومن رواة عاصم: المفضَّل[١]، ومن رواة الكسائي: نُصَير[٢] وقتيبة[٣].

وأنا لا أذكر شيئًا من روايات هؤلاء الخمسة، لا في الأصول ولا في فرش الحروف، إلا إذا خالفت روايات الرواة المذكورين[٤] للأئمة التسعة.

ولا أذكر أصلًا قراءة خلف لنفسه؛ لِما قال ابن الجزري في النشر: "تتبعت اختيار خلف فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين بحرف واحد"[٥] انتهى.

فمتى ذكرت خلفًا، فمرادي نقل روايته عن حمزة.

وتركت ذكر قراءة يعقوب وأبي جعفر في فرش الحروف غالبًا، إلا إذا خالفا الأئمة السبعة، لكني التزمت ذكر قراءة يعقوب في الياءات المحذوفة في الرسم[٦]، المذكورة في أواخر السور[٧]؛ لكثرة مخالفته السبعة فيها، وذكرتها في الأصول غالبًا[٨] وإن وافقا[٩] السبعة.

ومتى ذكرت الجماعة أو الكل، فمرادي بهم السبعة ورواتهم الذين اختارهم الشاطبي، والطرق الذين اختارهم.

=

عنه القراءة ابنه محمد وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل، وخلف بن هشام البزار وغيرهم، وتوفي سنة ٢٠٦هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: غاية النهاية: ١٥٧: ١٥٨، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٢٢- ١٢٢، والتاريخ الكبير ١/ ٤٠.

(١) هو المفضَّل بن محمد، أبو محمد الضبي الكوفي، إمام مقرئ نحوي، أخذ القراءة عرضًا عن عاصم والأعمش، وروى القراءة عنه علي بن حمزة الكسائي، وجبلة بن مالك، توفي سنة ١٦٨هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٠٧.

(٢) هو نصير بن يوسف، أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي، أخذ القراءة عرضًا عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وأبي محمد اليزيدي، روى عنه القراءة:محمد بن عيسى الأصبهاني، وعلي بن أبي نصر النحوي وغيرهما، توفي سنة ٢٤٠هـ، انظر غاية النهاية ٢/ ٣٤٠، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٧٥.

(٣) انظر: التذكرة ١/ ٣٨، وقتيبة هو: قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمن الأزاذاني، قرية من أصبهان، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائي وإسماعيل بن جعفر، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا: أبو بشر بن حبيب وغيره، قال ابن الجزري إنه جاوز في وفاته المئتين بقليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ٢/ ٥١٤، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٧٤.

(٤) في ب: "المذكور"، وهذا تحريف.

(٥) النشر ١/ ١٩١.

(٦) وتسمى هذه الياءات بالياءات الزوائد.

(٧) درج كثير من المصنفين في علم القراءات، على وضع الياءات الزوائد، واختلاف القراء فيها في نهاية كل سورة، انظر: التذكرة ٢/ ٣٤٨، والتبصرة ١٩٠ و٢٠١، والسبعة ١٩٧ و٢٧٥، والعنوان ٧٧، ٨٢.

(٨) في "ب": (غالبا)، وهذا تصحيف.

(٩) في "ب": (وفقا)، وهذا تحريف.

ومتى ذكرت قراءة بعض من الأئمة السبعة، أو رواتهم الذين اختارهم الشاطبي، ثم قلت: وقرأ الباقون كذا بلا بيانهم، فمرادي الباقون من السبعة ورواتهم الذين اختارهم الشاطبي.

ومتى قلته بعد ذكر قراءة يعقوب وحده، أو مع البعض من السبعة، فأبو جعفر داخل في الباقين، وكذا متى قلته بعد ذكر قراءة أبي جعفر وحده، أو مع البعض من السبعة، فيعقوب داخل في الباقين، وكذا متى قلته بعد ذكر قراءة أحد راويي[١] يعقوب أو أبي جعفر[٢]، وإذا قلته بعد قراءة إسماعيل، فالمسيبي داخل في الباقين وبالعكس، وإذا قلته بعد قراءة نصير، فقتيبة داخل في الباقين وبالعكس.

ثم إن صاحب التذكرة[٣] ذكر لأبي بكر طريقين: الأعشى[٤] ويحيى بن آدم[٥]، والذي اختاره الشاطبي هو يحيى بن آدم[٦]، فمتى قلت: قرأ أبو بكر، فمرادي ذكر روايته من طريق يحيى بن آدم، سواء وافقه الأعشى أو خالفه، فمتى قلت بعد ذكر قراءة الأعشى: وقرأ الباقون كذا، فالمراد الباقون من رواة الأئمة السبعة، وطرقهم الذين اختارهم الشاطبي.

ولم أذكر الطرق الذين اختارهم الشاطبي[٧]؛ إذ لا حاجة إلى ذكرهم، فمنهم: الأزرق[٨] طريق ورش، وأبو نشيط[٩] طريق قالون، .....

---

(١) في "ب": (راوي)، وهذا تحريف.

(٢) أي إنه إذا ذكره بعد "ذكر قراءة أحد رواة يعقوب، فأبو جعفر داخل في الباقين، وإذا ذكره بعد ذكر قراءة أحد رواة أبي جعفر، فيعقوب داخل في الباقين، انظر على سبيل المثال ٤٥٨، ٤٩٣.

(٣) انظر التذكرة ١/ ٣٩.

(٤) هو: يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد أبو يوسف الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عرضًا عن أبي بكر شعبة، وهو من أجلّ أصحابه، وروى القراءة عنه عرضًا وسماعًا محمد بن حبيب الشموني وغيره، توفي في حدود سنة ٢٠٠هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر غاية النهاية ٢/ ٣٩٠.

(٥) هو: يحيى بن آدم، أبو زكريا الصلحي، روى القراءة عن أبي بكر بن عياش سماعًا، وروى عنه القراءة الإمام أحمد بن حنبل، وخلف بن هشام البزار وغيرهما، توفي سنة ٢٠٣ هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر غاية النهاية ٢/ ٣٦٣، وتذكرة الحفاظ ١/ ٣٥٩، وشذرات الذهب٢/ ٨، والمعارف ٥١٦، والكاشف ٣/ ٢٤٨.

(٦) انظر غيث النفع ١٤.

(٧) عدد الطرق الذين اختارهم الشاطبي أربعة عشر طريقا؛ أي أنه جعل لكل راو من الذين اختارهم طريقًا، وهو كما قال الصفاقسي قد أهمل ذكر هذه الطرق، انظر غيث النفع ١٤.

(٨) هو: يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني، ثم المصري، المعروف بالأزرق، أخذ القراءة عن ورش، ولزمه مدة طويلة، وخلفه في الإقراء بالديار المصرية، روى القراءة عنه: إسماعيل النحاس وغيره، توفي في حدود سنة ٢٤٠هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ٢/٤٠٢، وشذرات الذهب ٢/ ٩٥.

(٩) هو: محمد بن هارون، أبو جعفر، وكنيته "أبو نشيط" شهرته، أخذ القراءة عرضًا عن قالون، وسمع روح بن عبادة، ومحمد =

وابن مجاهد[١] طريق قنبل، والأخفش[٢] طريق ابن ذكوان، والباقون مذكورون في بعض كتب القراءات[٣].

فصل

القراءات تنقسم إلى:

١- ما لا يختلف المعنى باختلافها، بل يختلف بها صفة النطق باللفظ، وتسمى هذه القراءات أداءً وأصولًا، كما تسمى قراءات، وسيجيء وجه تسميتها أصولًا، وهي: المد الزائد على المد الأصلي، وترك ذلك الزائد[٤]، وتسهيل الهمزات وتحقيقها[٥] (بالقاف)، والإدغام[٦]، والإخفاء، والإظهار[٧]، والتفخيم[٨]، والترقيق، والإمالة، ونحو ذلك مما لا يختلف باختلافه المعنى،

=

الفرياني، روى عنه القراءة أحمد بن محمد الأشعث، وعن هذا انتشرت روايته عن قالون، وهي الطريق التي في جميع كتب القراءات، توفي سنة ٢٥٨هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر غاية النهاية ٢/ ٢٧٢.

(١) هو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة، قرأ على عبد الرحمن بن عبوس، وقنبل، وعبد الله بن كثير صاحب أبي أيوب الخياط، وروى الحروف عن إسحاق الخزاعي، ومحمد الأصفهاني، والكسائي الصغير، وثعلب وسواهم، وروى عنه القراءة: إبراهيم الحطاب، وإبراهيم الجلاد، وأحمد بن بدهن وغيرهم، توفي سنة ٣٢٤هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٨٢٠، وغاية النهاية ١/ ١٤٠، وشذرات الذهب ٢/ ٣٠٢، وتاريخ بغداد ٥/ ٥٦، ومعجم الأدباء ٥/ ٦٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٥٧.

(٢) هو: هارون بن موسى بن شريك الأخفش الدمشقي، مقرئ نحوي، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ابن ذكوان، وأخذ الحروف عن هشام، صنف كتبًا كثيرة في القراءات العربية، روى عنه القراءة: إبراهيم بن عبد الرازق، وإسماعيل بن عبد الله الفارسي، ومحمد بن أحمد شنبوذ وغيرهم، توفي سنة ٢٩٢هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٤٧، وقراءات القراء المعروفين ٧٨، والإقناع ١/ ١٠٨.

(٣) انظر: التيسير ١٠-١٦، وغيث النفع ١٤، وتحبير التيسير ٢٢-٣٥.

(٤) المراد بذلك المد والقصر.

(٥) قال ابن الجزري: التحقيق عبارة عن ضد التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة أو بالهمزات خارجات عن مخارجهن، مندفعات عنهن، كاملات في صفاتهن، التمهيد ٥٧، وانظر الرعاية ١٤٥-١٤٧، والمفيد ٦٣، والنجوم الطوالع ٦٥-٦٦، ومشكلة الهمزة العربية ٣٣ وما بعدها.

(٦) **الإدغام في اللغة:** إدخال الشيء في الشيء، واصطلاحًا: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرك فتصيرهما حرفًا واحدًا مشددًا، يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة، راجع سراج القارئ ٣٥، وانظر: الممتع ٢/ ٦٣١، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٣٥، وشرح المفصل ١٠/ ١٢١، والهمع ٢/ ٢٢٥.

(٧) **الإظهار:** عبارة عن ضد الإدغام، وهو أن يؤتى بالحرفين المصيَّرين جسمًا واحدًا منطوقًا بكل واحد منهما على صورته، موفى جميعًا صفته، مخلصًا إلى كمال بنيته، راجع التمهيد ٥٥، وانظر: نهاية القول المفيد ١١٧، والنجوم ٩٧.

(٨) التفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكبر، فهو: عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، راجع الإتحاف ٩٣، ونهاية القول المفيد ٩٣.

كذا في النشر[١].

أقول: ومن نحو ذلك: حذف الياء من أواخر الكلم وإثباتها[٢]، وفتحها وإسكانها[٣]، ووصل الواو الساكن، أو الياء الساكن إلى هاء الكناية وعدم وصلها[٤]، وإنما قيدنا المد بالزائد؛ لأن المعنى يختلف بإثبات أصل المد وتركه، كقراءة ﴿مَٰلِكِ﴾ (الفاتحة ١/ ٤) و﴿مَلِكِ﴾، و قراءة: ﴿فَٰكِهِينَ﴾ (الدخان ٤٤/ ٢٧، والطور ٥٢/ ١٨)، و﴿فَكِهِينَ﴾ (المطففين ٨٣/ ٣١).

٢- وإلى: ما يختلف باختلافها المعنى، وهي مثل قراءة (تَعْمَلُون) (سورة البقرة ٢/ ٧٤) بياء الغيبة أو بتاء الخطاب[٥]، وقراءة (مَالِكِ) و (فَاكِهِينَ) بالمد الأصلي و(مَلِكِ) و (فَكِهِينَ) بتركه، و﴿كِذَّابًا﴾ (سورة النبأ ٧٨/ ٣٥) بتشديد الذال وتخفيفه[٦]؛ لأن التشديد والتخفيف هنا ليس بمعنى الإدغام وفكه[٧]، فتلك القراءات وأمثالها مما يختلف باختلافها المعنى، لا تسمى أداء بل قراءات فقط.

فصل

قال ابن الجزري في النشر: قال ابن الحاجب[٨]: القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل

---

(١) انظر النشر ١/ ٣٠.

(٢) الياءات التي اختلف فيها القراء بين الحذف والإثبات هي الياءات الزوائد.

(٣) الياءات التي اختلف فيها القراء بين الفتح والإسكان هي ياءات الإضافة.

(٤) والمراد من الوصل وعدم الوصل هنا: الإشباع والاختلاس.

(٥) قرأه ابن كثير هنا - أي في البقرة - بالياء على الغيبة، رده على قوله تعالى: (وما كادوا يفعلون) سورة البقرة ٢/ ٧١، ورده على ما بعده من قوله تعالى: (وقد كان فريق منهم) سورة البقرة ٢/ ٧٥، وقرأه الباقون بالتاء على الخطاب، ردوه على الخطاب الذي قبله في قوله تعالى: (ويريكم آياته) سورة البقرة ٢/ ٧٣، وقوله تعالى: (ثم قست قلوبكم) سورة البقرة ٢/ ٧٤، فجرى آخر الكلام على أوله بالخطاب كله لليهود، انظر ٢٩٥، والكشف ٢/ ١٤٨، والنشر ٢/ ٢١٧، وغيث النفع ٤٨، وانظر أيضًا في معنى القراءتين: الحجة ٢/ ٩٢- ٩٣، والبيان ١/ ٩٦.

(٦) القراءة بالتخفيف هي قراءة الكسائي، وهي مصدر (كَاذَبَ) كقاتل قتالًا، أو مصدر (كَذَبَ) ككتب كتابًا، أما القراءة بالتشديد فهي قراءة الباقين، وهي مصدر (كَذَّبَ)، انظر الإتحاف ١/ ٤٣١، والكشف ٢/ ٣٥٩ ٢/ ٣٥٩، وإبراز المعاني ٧١٨، والبيضاوي ٢/ ٢٥٤- ٢٥٥.

(٧) قال في الحاشية: لأن الإدغام وفكه من قبيل الأداء كما سيذكر في الباب الخامس.

(٨) هو عثمان بن عمر بن يونس أبو عمرو الكردي، المعروف بابن الحاجب، ولد بإسنا في صعيد مصر سنة ٥٧٠هـ، اشتغل بالقراءات على الشاطبي، وبرع في الأصول والعربية، وتفقه في مذهب الإمام مالك، وصنف مختصرا في مذهبه، ومؤلفاته في العربية مشهورة مثل الكافية والشافية، توفي سنة ٦٤٦هـ، انظر في ترجمته: غاية النهاية ١/ ٥٠٨، وبغية الوعاة ٣٢٣، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤، وسير الأعلام ٢٣/ ٢٦٤.

الأداء، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول، ولا نعلم أحدًا تقدم ابن الحاجب إلى ذلك، والله أعلم[١]. انتهى.

أقول: بل القراءات العشر متواترة كذلك[٢] قول ابن الجزري: "وقد نص ..." إلخ، ردٌّ على ابن الحاجب[٣]؛ لأن مفهوم كلامه أن بعض ما هو من قبيل الأداء ليس بمتواتر، وقوله: "على تواتر ذلك" أي على تواتر جميع الأداء، ومراده من أئمة الأصول: أئمة الأداء؛ لأن الأداء يسمى أصولًا كما سبق.

أقول: ولعل الحق أن كل نوع من أنواع الأداء المذكورة، وجودُه في مطلق القرآن متواتر، ومعناه: أن في بعض مواضع القرآن إمالة، وفي بعض مواضعه تسهيل الهمزة، وفي بعض مواضعه إدغامًا أو تفخيمًا أو ترقيقًا وهكذا، بلا تعيين المواضع، فيكفر منكر وجود أحد هذه الأنواع في مطلق القرآن[٤]، وأما أن هذه الكلمة تمال[٥] أوْ لا، وهذه الهمزة تسهل[٦] أوْ لا، وهذا الحرف يرقق أو يفخم كما اختلف فيه، فليس أحد طرفي الاختلاف متواترًا، فلا يكفر منكره، كما أنكر الزمخشري[٧] قلب الهمزة الثانية ألفًا في مثل (أَأَنْذَرْتَهُم) (سورة البقرة ٢/ ٦)، مع أنه قراءة ورش[٨].

---

(١) النشر ١/ ٣٠ نقلًا عن مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ٤٩، وانظر في قول ابن الحاجب أيضًا: منجد المقرئين ٥٧ والتحبير في علم التفسير ١٤٣، والبرهان ١/ ٣١٩، والإتقان ١/ ١٠٦.

(٢) انظر في تواتر القراءات العشر: النشر ١/ ٤٦، ومنجد المقرئين ٥٧، وغيث النفع ٧، والإتقان ١/ ١٠٧.

(٣) وانظر أيضًا في رد ابن الجزري على ما ذهب إليه ابن الحاجب: منجد المقرئين ٥٧ وما بعدها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض العلماء قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب، انظر في ذلك: البرهان ١/ ٣٢٠، ومقدمة ابن خلدون ٣/ ٩٩٤، وإعجاز القرآن للرافعي ٦٦.

(٤) ذكر ابن الجزري أن المد الطبيعي لا يقول مسلم بعدم تواتره، وأن من قال: إن القرآن لم ينزل بالإمالة، فقد أخطأ، وأعظم الفرية على الله، وظن بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقى، وأن تخفيف الهمز ونحوه من النقل، والإدغام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، متواتر قطعًا، معلوم أنه نزل من الأحرف السبعة، راجع: منجد المقرئين ٥٧، وما بعدها والنشر ١/ ٤٥، ٤٦، والإتقان ١/ ١٠٧، وانظر القرطبي ١/ ٢٥، والشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢/ ٣٠٤، والكواكب الدرية ١٠.

(٥) في "ب": (ممال)، وهذا تحريف.

(٦) في "ب": (تسهيل)، وهذا تحريف.

(٧) هو: جار الله محمود بن عمر الزمخشري النحوي اللغوي المعتزلي المفسر، صاحب الكشاف، وأساس البلاغة، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، وغيرها، توفي سنة ٥٣٨هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انظر وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٤، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٦، والأعلام ٧/ ١٧٨.

(٨) قال الزمخشري: "فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفًا - أي في (أأنذرتهم) - قلت: هو لاحن خارج عن كلام العرب خروجين؛ أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حده، وحده: أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغمًا، والثاني: إخطاء =

وإنما قلت: "كما اختُلف فيه" لأن الأداء الذي اتفق عليه القراء، كزيادة المد في المتصل[١]، وإدغام المثلين الذي[٢] سكن أولهما[٣]، فهو متواتر بلا شك، يكفر منكره، كالقراءة المتفق عليها، لكن أصل زيادة المد هنا[٤] متفق عليها ومتواتر، وتقدير مرتبة الزيادة غير متواتر؛ للاختلاف فيه، ويدل على ذلك ما قال في الإتقان[٥] للسيوطي[٦]: واستثنى ابن الحاجب من المتواتر ما كان من قبيل الأداء، كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة[٧]، وقال غيره: الحق أن أصل المد والإمالة متواتر، ولكن التقدير غير متواتر للاختلاف في كيفيته، كذا قال الزركشي[٨][٩]، قوله: "لكن التقدير" يعني به تعيين مرتبة المد والإمالة، والمراد من تقدير الإمالة أن تكون إمالة كبرى أو صغرى.

ثم[١٠] أقول: القراءات المتواترة لا تنحصر فيما نقل عن الأئمة السبعة؛ لأن أغلب قراءات يعقوب وأبي جعفر متواترة أيضًا، وبالجملة إن معنى أن قراءات الأئمة العشرة متواترة، أن أغلب

=

طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها، أن تخرج بين بين". وقد رده أبو حيان في ذلك، وصوب قراءة ورش، راجع الكشاف ١/ ٢٦، والبحر ١/ ٤٧، وانظر مفاتيح الغيب ١/ ١٧٨، وكنز المعاني لشعلة ١١٣، وتحبير التيسير ٥٣، وسراج القارئ ٦١، والنجوم ٦٨.

(١) قال ابن الجزري: "أجمع القراء سلفًا وخلفًا من كبير وصغير على المد في المتصل، لا اختلاف بينهم في ذلك" راجع: منجد المقرئين ٥٨، وانظر: إبراز المعاني ١١٣، والنشر ١/ ٣١٤- ٣١٥، والنسخ الفكرية ٥٣.

(٢) في "ب": (اللذين)، وهذا تحريف.

(٣) لم يختلف القراء في إدغام المثلين، إذا التقيا وكان الأول منهما ساكنا، بشرط ألا يكون الأول حرف مد ولين، أو هاء سكت ... راجع: التبصرة ١١٠، وكنز المعاني ٧٥، والمنح الفكرية ٣٦، ونهاية القول المفيد ١١١.

(٤) قوله هنا: أي في المد المتصل.

(٥) "الإتقان في علوم القرآن" للإمام جلال الدين السيوطي، مطبعة الحلبي بمصر.

(٦) السيوطي هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عمر، جلال الدين السيوطي، صاحب التصانيف، ومنها: الجامعين في الحديث، والدر المنثور، والإتقان في علوم القرآن، وعين الإصابة في معرفة الصحابة وغيرها، ولد سنة ٨٤٩ هـ، وتوفي سنة ٩١١هـ، انظر: البدر الطالع ١/ ٣٢٨.

(٧) في الإتقان ١/ ١٠٦: "وتحقيق الهمزة"، والصواب ما في البرهان ١/ ١٧٩، وهو أيضًا ما أثبته المرعشي.

(٨) هو الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ولد بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ، ألف في الحديث والفقه الشافعي والأصول، وكتابه "البرهان في علوم القرآن" من أوائل الكتب التي صنفت مستقلة في علوم القرآن، توفي سنة ٧٩٤ هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، راجع: حسن المحاضرة ١/ ١٨٥، والإتقان ١/ ٧٠٦.

(٩) انظر الإتقان ١/ ١٠٦ نقلًا عن البرهان ١/ ٣١٩، وانظر أيضًا مختصر المنتهى الأصولي ٤٩، وتحبير التيسير ١٤٣، وقال ابن الجزري: "نحن لا ندعي أن مراتبهم متواترة وإن كان قد ادعاه طائفة من القراء والأصوليين، بل نقول، إن المد العرضي من حيث هو متواتر مقطوع به، قرأ به النبي ﷺ، وأنه ليس من قبيل الأداء، فلا أقل من أن نقول: إن القدر المشترك متواتر، وأما ما زاد على القدر المشترك - وإن لم يكن متواترًا - فصحيح مستفاض، متلقى بالقبول، انظر منجد المقرئين ٥٩.

(١٠) كلمة (ثم) ليست في "ب".

قراءاتهم متواترة[١]، وقال في الإتقان: "القراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل بل مشهورة"[٢][٣] انتهى.

أقول: يعني وقيل إن القراءات المختلف فيها، إنما هي برواية الآحاد في[٤] قرن[٥] الصحابة، ثم لحقها التواتر[٦]، ومنكر المشهور لا يكفر في الأصح، بل يضلل، وأما القراءة التي اتفق عليها الأئمة، فلا خلاف في تواترها.

أقول: وهنا نكتة، وهي أن الكلمة التي اختلف فيها كـ﴿مَلِكِ﴾ (سورة الفاتحة ١/ ٤) في الفاتحة، فإنها عند بعض القراء بألف بعد الميم، وعند الآخرين بدون ألف، و كـ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ (سورة الفاتحة ٦/١)، فإنها عند البعض بالصاد المحض، وعند البعض بالسين المحض، وعند البعض بإشمام الصاد الزاي، فمن أنكر جميع وجوه القراءات في كلمة فلا شك في كفره؛ لأنه يئول إلى إنكار أصل الكلمة وأصلُها متواترة، وإنما الشبهة في تواتر كل من وجوه قراءتها، فالشبهة ليست إلا في كفر من أنكر بعض وجوه قراءتها دون بعض آخر.

---

(١) نقل ابن الجزري عن قاضي القضاة وشيخ الشافعية أبو الحسن السبكي أن القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف، متواترة، معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة، أنه منزل على رسول الله ﷺ، انظر: النشر ١/ ٤٥، وكذا: القرطبي ١/ ٢٥، ومنجد المقرئين ٥٧ وما بعدها، والكواكب الدرية ١٠.

(٢) المشهور هو: ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة التواتر، راجع الإتقان ١/ ١٠٢، والكواكب الدرية ٣٣، وانظر النشر ١/ ١٣.

(٣) الإتقان ١/ ١٠٥، وقال الزركشي: "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة"، انظر البرهان١/٣١٨، والإتقان ١/١٠٥.

(٤) كلمة (في) ليست في "ب".

(٥) في "ب": (قورن)، وهذا تحريف.

(٦) هذا القول هو ما ذهب إليه الزركشي وغيره، قال الزركشي: "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبع، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر، فإن إسنادهم بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد"، وقال البناء الدمياطي: "فإن قيل: الأسانيد إلى الأئمة وأسانيدهم إليه ﷺ، على ما في كتب القراءات آحاد لا تبلغ التواتر، أجيب: بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات من غيرهم، وإنما نسبت إليهم القراءات، لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها، ومع كل واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر"، وقال ابن الجزري: "توهم أبو شامة أن القراءة إذا نسبت إلى شخص تكون آحادية، ولم يدر أن كل قراءة نسبت إلى قارئ من هؤلاء، كان قراؤها زمن قارئها وقبله أكثر من قرائها في هذا الزمان وأضعافهم، ولو لم يكن انفراد القراء متواترًا لكان القرآن غير متواتر، راجع: البرهان ١/ ٣١٨، والإتحاف ٧، ومنجد المقرئين ٦٨، وانظر الإتقان ١/ ١٠٥، ويدل ذلك على أن قراءات هؤلاء الأئمة من هذه الروايات متواترة على ما قطع به الإمام ابن الجزري وغيره، وصار العمل على ذلك عند أهل الأداء إلى يومنا هذا، والله أعلم.

فصل

قال ابن الجزري في النشر والتحبير ما ملخصه: القراءات تنقسم إلى: متواترة وشاذة.

والأولى: ما تواتر نقلها عن النبي ﷺ، بنقل الثقات[١]، ووافقت مذهبًا من مذاهب أهل العربية، ووافقت خط مصحف من المصاحف الأئمة ولو تقديرًا، فهذه تقرأ، ويقطع بصحتها ويكفر جاحدها.

والثانية: ما لم يتواتر نقلها عن النبي ﷺ، بل ثبتت بخبر الآحاد[٢] وهذه هي القراءة الشاذة، وهي على قسمين: شاذة مقبولة، وشاذة مردودة[٣].

الأولى: ما ثبت نقلها بالآحاد الثقات، وصحت في العربية. وهذه تقبل لكن لا تجوز القراءة بها،

---

(١) الذي ذكره ابن الجزري وأخذ به في النشر ١/ ٩، ١٣ والتحبير ١٠، ١١ وكذا منجد المقرئين ١٦، هو صحة السند وليس التواتر، وقال أيضًا في طيبة النشر ٣:

فكلٌّ ما وَافقَ وَجْهَ نحوٍ ... وكَان للرَّسْمِ احْتِمالا يحوِي

وصح إسنادًا هو القرآنُ ... فهذه الثلاثةُ الأركان

وقد عاب عليه كثير من المصنفين هذا الرأي، وأخذوه عليه. قال الصفاقسي: "مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدثين والقراء؛ أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافق رسم المصاحف العثمانية والعربية"، وقال عن مذهب ابن الجزري: "وهذا قول محدث لا يعول عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن، ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء، فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم". انظر غيث النفع ٦، ٧، وانظر أيضًا في الرد على ابن الجزري: القراءات الشاذة ٤، والجمع الصوتي الأول للقرآن ١٣٢، وإعلام السادة النجباء ٤٥ وما بعدها، وقد سبق الصفاقسي إلى هذا الرأي الإمامُ النويري تلميذ الإمام ابن الجزري، وذلك عند شرحه هذه الأبيات من الطيبة.

(٢) الآحاد: هو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به، راجع الإتقان ١/ ١٠٢، وتحبير التفسير ١٤١، والكواكب الدرية ٣٣.

(٣) الكثير مما ذكر ابن الجزري في نشره ١/ ١٣، ولخصه المرعشي هنا منقول عن مكي بن أبي طالب، قال مكي: إن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهن: أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغًا، ويكون موافقًا لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على تعينه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحده، والقسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على تعينه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده، والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف، انظر الإبانة ٥١- ٥٢، وانظر الإتقان ١/ ١٠١، وتحبير التفسير ١٣٨-١٣٩.

وإن وافقت خط المصحف؛ لأنها منسوخة التلاوة بالعرضة الأخيرة، ولا يكفر جاحدها؛ بل يأثم[١].

والثانية: ما نقلها غير ثقة، أو نقلها ثقة [٢]، لكن لا وجه لها في العربية، فهذه القراءة لا تقبل، وإن وافقت خط المصحف [٣]. انتهى.

قوله: "ولو تقديرًا" قال في الإتقان: "كـ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (سورة الفاتحة ١/ ٤) فإنه كتب في الجميع بلا ألف، فقراءة حذف الألف توافقه تحقيقًا، وقراءة الألف توافقه تقديرًا؛ لحذفها في الخط اختصارًا"[٤]. انتهى.

يعني أن رسم الألف مقدر في خط المصاحف، وإنما حذف اختصارًا، وقس عليه سائر الألفات الساقطة من الرسم.

أقول: كل قراءة متواترة فهي موافقة لمذهب من مذاهب أهل العربية، ولخط مصحف من المصاحف الأئمة ولو تقديرًا [٥]، فتقييدها بهما ليس للاحتراز، بل لبيان الواقع، فكل قراءة لم يوجد فيها أحدهما، علمنا أنها غير متواترة.

أقول: "وهذه تقبل" معناه: يعمل بها.

---

(١) ومثال ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، قراءة ابن عباس: "وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا" سورة الكهف ١٨/ ٧٩، انظر النشر ١/ ١٤، والإتقان ١/ ١٠١.

(٢) قال ابن الجزري: ومما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السميفع (ننحيك) بالحاء المهملة في قوله: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٩٢. ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية، ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون، وهو قليل جدًّا لا يكاد يوجد. وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع "معائش" سورة الأعراف ٧/ ١٠ بالهمز، انظر النشر ١/ ١٦، والإتقان ١/ ١٠١.

(٣) راجع النشر ١/ ٩ وما بعدها، والتحبير ١٠، ١١، وانظر تحبير التفسير ١٣٢ وما بعدها.

(٤) الإتقان ١/ ١٠٠ ، وانظر الإتحاف ١٠، وتحبير التفسير ١٣٥. وقال ابن الجزري: وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقًا، ويوافقه بعضها تقديرًا، نحو (ملك يوم الدين) سورة الفاتحة ١/٤، فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقًا، كما كتب (ملك الناس) سورة الناس ٢/١١٤، وقراءة الألف محتملة تقديرًا، كما كتب (مالك الملك) (آل عمران ٢٦/٣)، فتكون الألف حذفت اختصارًا، انظر النشر ١/ ١١ والجمع الصوتي الأول للقرآن ١٣٥.

(٥) قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: "وينبغي أن يعلم أن أهم هذه الأركان هو الركن الثالث - يعني التواتر - والركنين الأولين لازمان له؛ إذ متى تحقق تواتر القراءة، لزم أن تكون موافقة للغة العربية ولأحد المصاحف العثمانية، فالعمدة هو التواتر، انظر: القراءات الشاذة ٤، وإعلام السادة النجباء ٤٥.

فصل

القراءات المتواترة أبعاض القرآن؛ ولذا قال في النشر نقلًا عن أبي عمرو الداني: فإذا قرأ القرآن بقراءة واحدة أو رواية واحدة، فإنما قرأ بعض القرآن لا كله[١][٢]. انتهى.

أقول: وكذا من تعلم جميع سور القرآن بقراءة واحدة أو رواية واحدة، فإنما تعلم بعض القرآن وجهل بعضه.

والعجب من طلبة العلوم في زماننا، لا تسمح ولا تطمئن نفوسهم بترك معرفة مثل: الهندسة، أو الهيئة، أو الفلسفة الطبيعية والإلهية؛ خشية أن يُنسبوا إلى جهلها، ولا يخشون أن يُنسبوا[٣] إلى جهل أبعاض كتاب الله تعالى.

إن قلت: إذا كان جميع القراءات المتواترة أبعاض القرآن، كان كلها حقًّا في نفس الأمر، وكان كلها كلام الله تعالى نزلت من عند الله تعالى، لا شك في شيء منها في أنها كلام الله تعالى كما قال في النشر[٤]، فكيف اختلف فيها الأئمة أو رواتهم؟

قلتُ: اختلافهم ليس بطريق التدافع؛ لأن أحدهم لا ينكر حقيقة قراءة الآخر، بل كل منهم اختار بعض القراءات المتخالفة، وداوم على تلاوتها ولازمها، حتى اشتهر بها وأخذت عنه؛ ولذا أضيفت إليه دون غيره، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع واجتهاد. وهذا بخلاف اختلاف الفقهاء في الأحكام العلمية؛ فإن اختلافهم ناشئ عن اجتهاد واستنباط من النصوص، وأن كلًّا منهم ظان فيما حكم به باجتهاده لا متيقن، وأنه ينكر ما خالف اجتهاده مما حكم

---

(١) في النشر ١/ ٣١: "فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات، أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلها".

(٢) تصرف المصنف في هذا النص، ولم يشر إلى الأساس الذي بنى عليه الداني هذا القول، وهو أن معنى الأحرف السبعة اللغات المختلفة أو سبعة أوجه من اللغات، وأنها ليست متفرقة في القرآن كلها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، وبناء على ذلك فقد قال الداني: "فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلها". وقد عقب ابن الجزري على ذلك بقوله:" ولاشك أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرك الحرف ويسكنه في حالة واحدة، أو يرفعه وينصبه، أو يقدمه ويؤخره، فدل على صحة ما قاله الداني"، راجع: النشر ١/ ٣٠-٣١.

(٣) في "ب": (ينسوا)، وهذا تحريف.

(٤) انظر: النشر ١/ ٥١، ٥١، وانظر أيضًا: كنز المعاني للجعبري ٤، والكواكب الدرية ٨ وما بعدها، ومن المعروف أن اختلاف القراءات لا يعني أن فيها تنافيًا أو تناقضًا، وإنما هو – بإطلاق – اختلاف تنوع وتغاير فحسب، وقد وجهت كل اختلافات القراءات، فما ظهر أن قراءة اتخذت سبيلًا استدبرته قراءة، أو أن قراءة أمرت بما نهت عنه أخرى، انظر: الجمع الصوتي الأول للقرآن ١٣٠.

به فقيه آخر باجتهاده. وكل من الاجتهادين المتخالفين يحتمل الصواب والخطأ، والحق في نفس الأمر واحد[١]، كذا في النشر[٢].

وبالجملة: إن كل إمام من أئمة القراءات يصوِّب قراءة الآخرين، وإنما يخالفهم في الترجيح، فاختلافهم اختلاف في الترجيح. وأما كل فقيه فهو يخطِّئ اجتهادَ الآخرين، فاختلافهم اختلافٌ في التصويب.

فصل

قال علي القاري في شرح الفقه الأكبر[٣]: إذا كان في الآية قراءتان، لكل[٤] قراءة معنى غير معنى[٥] الأخرى، فالله تكلم بهما جميعًا، وصارت القراءتان بمنزلة الآيتين، وأما[٦] إن كانت القراءتان معناهما واحد، فالله[٧] تكلم بإحداهما[٨] ورخص بأن يقرأ بهما جميعًا، كذا ذكره الفقيه أبو الليث[٩][١٠]. انتهى.

---

(١) علق في الحاشية هنا بقوله: قوله: (والحق في نفس الأمر واحد) مثلًا أن أبا حنيفة حكم بنقض الوضوء لسيلان الدم، وقال الشافعي ببقاء الوضوء عنده، وحكم الله تعالى أحدهما، لكن الله تعالى لم يعينه بل أبهمه، فالمراد بالحق هنا هو حكم الله تعالى.

(٢) انظر النشر ١/ ٥٢، وانظر أيضًا الكواكب الدرية ٨ وما بعدها، والجمع الصوتي الأول للقرآن ١٣٠، وقال الجعبري: "واعلم أن الخلاف في وجوه القراءات على غير حد الخلاف في الأحكام؛ لأن كلًّا من وجوه القراءات حق في نفس الأمر كما صرح به عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وكلا من الأحكام حق باعتبار الاجتهاد، وفي نفس الأمر الحق واحد، ليس إلا لحرمة العمل بالمقابل"، انظر: كنز المعاني للجعبري ٥.

(٣) شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة، شرحه ملا علي القاري (ت ١٠٠١هـ)، مطبعة التقدم، ١٣٢٣هـ.

(٤) في شرح القاري: (فإن كان لكل قراءة).

(٥) في شرح القاري: (غير الأخرى).

(٦) في شرح القاري: (وإن كانت).

(٧) في شرح القاري: (فالله تعالى).

(٨) في شرح القاري: (بأحدهما).

(٩) هو الفقيه الزاهد نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، أبو الليث، المعروف بإمام الهدى، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، له تصانيف كثيرة، منها: تفسير القرآن العظيم، والنوازل في الفقه، وخزانة الفقه، وتنبيه الغافلين، وبستان العارفين وغيرها، انظر: طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٤٥.

(١٠) راجع: شرح الفقه الأكبر ٢٤، وبستان العارفين ٤٦، وانظر البرهان ١/ ٣٢٦، ٣٢٧، والإتقان ١/ ١٠٨. قد أورد الزركشي الآراء الواردة في الآية التي قرئت بقراءتين، وهل قال الله بهما؟ وهذه الآراء هي: **الأول:** أن الله قال بهما جميعًا، **الثاني:** أن الله تعالى قال بقراءة واحدة، إلا إنه أذن أن يقرأ بقراءتين، **الثالث:** إذا كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قال بهما جميعًا، وتصير القراءتان بمنزلة آيتين، **الرابع:** إذا كان تفسير القراءتين واحدًا، فإنما قال بأحدهما وأجاز القراءة بهما لكل قبيلة على ما تعود لسانهم، **الخامس:** إذا صح أنه قال بإحدى القراءتين، فإنه يكون قد قال بلغة قريش، انظر: البرهان ١/ ٣٢٦، ٣٢٧، =

واللتان معناهما واحد هما الأداءان المتخالفان.

أقول: فالله تعالى أنزل القراءتين جميعًا، وأنزل الكلمة بأحد الأداءين ورخص بالآخر[١].

أقول: والأداء المنزل به أداء قريش دون غيره من طوائف العرب؛ لِما قال الداني في المقنع[٢]، نقلًا عن عثمان[٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إن القرآن أنزل بلغة قريش»[٤].

أراد من لغة قريش: أداءهم الذي لا يتغير المعنى بتغيره.

يعني: ثم رخص الله تعالى قراءة القرآن على أداء غير قريش من طوائف العرب[٥].

ذكر في المصابيح[٦] عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ:

=

وكذا: بستان العارفين ٤٦، والجمع الصوتي الأول للقرآن ١٢٨.

(١) الذي عليه العمل عند أهل الأداء أن القراءات القرآنية المتواترة - على اختلاف وجوهها - منزلة من عند الله عز وجل، والحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما، عن هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب، في واقعة اختلافهما في قراءة سورة الفرقان، خير شاهد على أن هذه القراءات منزلة جميعها من عند الله عز وجل، فبعد أن سمع النبي ﷺ من هشام قال له: هكذا أنزلت، وفعل مثل ذلك مع عمر بن الخطاب - رضي الله عن الجميع، وكذا يستفاد من أحاديث الأحرف السبعة أن القول بالترخيص يفقد القراءات أعظم خصيصة لها، وهي الوحي، فتسد هذه الذريعة؛ لأن من هنا يطعن المستشرقون في القراءات، والله أعلم.

(٢) "المقنع في رسم مصاحف الأمصار" للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، طبع ونشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

(٣) هو: سيدنا عثمان بن عفان بن أبي العاص، أمير المؤمنين، ذو النورين وأحد السابقين الأولين، وأحد من جمع القرآن حفظًا على عهد رسول الله ﷺ، ولد بعد عام الفيل بست سنين على الصحيح، واستشهد سنة ٣٥هـ، ودفن بالبقيع رَحِمَهُ اللَّهُ، انظر: الإصابة في معرفة الصحابة ٤/٤٥٦، ومعرفة القراء الكبار ١/٢٩، وتهذيب التهذيب ٧/١٢، وطبقات ابن سعد ٣/٥٣.

(٤) انظر المقنع ١٤: ١٦، وكذا. النشر ١/ ٧، والجمع الصوتي الأول للقرآن ٤٨، والقول بأنها لغة قريش هو أشهر الأقوال في تفسير الأحرف السبعة باللغات، قال أبو علي الأهوازي: نزوله بلغة قريش؛ لأنهم قوم الرسول ﷺ، وهي أفصح اللغات، وقال الفراء: لأنهم جاوروا البيت، فكانت تنزع إليهم القبائل على تنوعها ويخاطبونهم، ويختارون من كل لغة فصحاها، ومن كل وجه أحسنه، انظر: كنز المعاني للجعبري ٣، وكذا بستان العارفين ٤٦، وإعجاز القرآن للرافعي ٦٢ وما بعدها.

(٥) انظر كنز المعاني ٣ ، والنشر ١/ ٢٤، والمرشد الوجيز ١٠٢، ونزول القرآن على سبعة أحرف ٤١ وما بعدها. وقال القاضي ابن الطيب: معنى قول عثمان: (فإنه نزل بلسان قريش) يريد معظمه وأكثره، ولم تقم دلالة قاطعة على أن القرآن بأسره منزل بلغة قريش فقط؛ إذ فيه كلمات وحروف على خلاف لغة قريش. وقال ابن عبد البر: "قول من قال: (إن القرآن نزل بلغة قريش، معناه عندي في الأغلب؛ لأن غير لغة قريش موجود في صحيح القراءات، من تحقيق الهمزات ونحوها، وقريش لا تهمز" راجع: القرطبي ١/ ٣٨، والبرهان ١/ ٢٨٤، ومشكلة الهمزة العربية ٢٤، ٢٥، وإعجاز القرآن ٦٤.

(٦) المراد بالمصابيح هنا: "مصابيح السنة" للإمام ركن الدين أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م، دار المعرفة، بيروت، بتحقيق الدكاترة: يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي.

«إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»[١].

قال الطيبي[٢]: أي على سبع لغات[٣]، وأن أول ما نزل القرآن بلغة قريش، وهي الأصل، ثم خفف ورخص أن يقرأ بسائر اللغات. انتهى.

أراد من اللغات الأداء، لا ما يختلف باختلافه المعنى، قال في بستان العارفين[٤]: ولكن هذه اللغات[٥] متفرقة في القرآن، فبعضها بلغة قريش، وبعضها بلغة هذيل، وبعضها بلغة هوازن، وبعضها بلغة اليمن[٦]، انتهى.

وترك ذكر الثلاث وهي على ما في النشر: ثقيف وكنانة وتميم[٧]، وذكر في تفسير النيسابوري[٨]: قيس وأسد وخزاعة، بدل هوازن واليمن وثقيف[٩].

---

(١) انظر: مصابيح السنة ١/ ١٧٦، الحديث رقم ١٨١. وقد روى هذا الحديث أكثر من واحد وعشرين صحابيًّا، كما قال السيوطي، وقد روي بعبارات مختلفة، انظر ذلك في: فتح الباري شرح صحيح البخاري ٥/ ٧٣، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، الحديث رقم ٢٤١٩، وصحيح مسلم ١/ ٥٦١، كتاب (٦) صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وعارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي ١١/٤٠٦، والنشر ١/ ٢١، والإتقان ١/ ٦١.

(٢) الطيبي بكسر الطاء هو: الحسن بن محمد بن عبد الله شرف الدين، ألف وصنف في كثير من الفنون: فقد شرح الكشاف شرحًا كبيرًا، أجاب فيه عما خالف الزمخشري فيه أهل السنة، وصنف في المعاني والبيان كتاب: التبيان، وصنف تفسير القرآن، وشرح مشكاة المصابيح وغير ذلك، وتوفي سنة ٧٤٣هـ، انظر طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٤٣ وما بعدها.

(٣) القول بأن الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات العرب، من أشهر الأقوال التي قيلت في تفسير معنى الأحرف السبعة، وقيل إن هذا القول هو الذي عليه الجمهور، وقد ذكر السيوطي نحو أربعين قولًا في ذلك، راجع: النشر ١/ ٢٤، والإتقان ١/ ٦١ وما بعدها والجمع الصوتي الأول للقرآن ١٢٩، ونزول القرآن على سبعة أحرف ٣٥، ٧٢، وانظر القرطبي ١/ ٣٦-٤٢، والإبانة ٧١ وما بعدها، والبرهان ١/ ٢١٣- ٢٢٧، وتأويل مشكل القرآن ١/ ٣٧ وما بعدها، وتحبير التفسير ١٢٣ وما بعدها، وبستان العارفين ٤٤-٤٥، والكواكب الدرية ٥، ٦.

(٤) كتاب "بستان العارفين" لأبي الليث السمرقندي، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ، مطبعة عبد السلام بن شقرون بمصر.

(٥) في بستان العارفين: "اللغات السبع".

(٦) انظر: بستان العارفين ٤٥، وكذا: الإتقان ١/ ٦٣.

(٧) انظر: النشر ١/ ٢٤، وكذا: الكواكب الدرية ٦.

(٨) النيسابوري هو: الحسن بن محمد الحسين القمي الينسابوري، نظام الدين، ويقال له الأعرج، مفسر، أصله من بلدة قم، ونشأ وسكن في نيسابور، من مصنفاته: أوقات القرآن، ولب التأويل وشرح الشافية في الصرف، ويعرف بشرح النظام، أما تفسيره المسمى بـ (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) فقد طبع بمطبعة الحلبي بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م، بتحقيق الدكتور/ إبراهيم عطوة عوض، انظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢٣٠، وهدية العارفين ١/ ٢٨٣، والأعلام ٢/ ٢١٦.

(٩) انظر: تفسير النيسابوري ١/ ٢٤.

فصل
في تفسير بعض ألفاظ أئمة القراءات على اصطلاحهم

قال أبو شامة: الحرف في اصطلاح القراء عبارة عن: الكلمة المختلف في[١] قراءتها[٢][٣]. انتهى. أقول: فيقال: أقرأ بحرف عاصم أو بحرف حفص إلى غير ذلك[٤]، وقال عند قول الشاطبي: ..... ولم يأخذ به[٥].....

أي: لم يأخذ به على أحد قرأ عليه، أي لم يطالب أحدًا من تلامذته بالقراءة به، وهذه العبارة غالبة في ألفاظ[٦] شيوخ القراءات، يقول قائلهم: به قرأت وبه آخذ، أي: وبه أُقرئ غيري [٧]. انتهى.

وقال في التيسير في موضع: "وذلك عن ورش في الأداء دون النص"[٨].

ولعل الفرق: أن الأداءَ قراءتُه، والنصَّ قولُه: إن الحرف الفلاني يسهل أو يفخم أو يمال إلى غير ذلك، ولم أر بيانًا للفرق بينهما في مؤلف، فمن اطلع على بيان فليكتبه هنا رحمه الله[٩].

---

(١) كلمة (في) ليست في: "ب".

(٢) في "ب": (وقرائها)، وهذا تحريف.

(٣) قال أبو شامة: المراد بالحرف: الواقع الاختلاف فيه بين القراء من الكلمات، وقال ابن منظور: الحرف من حروف الهجاء: معروف واحد حروف التهجي، وكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفًا، وإطلاق الحرف هنا على الكلمة مجاز مرسل علاقته الجزئية، من إطلاق الجزء وإرادة الكل، راجع: إبراز المعاني ٣٥، ولسان العرب ٢/ ٨٣٧ (حرف)، ونزول القرآن على سبعة أحرف ٠/ ٣٢، والكواكب الدرية ٦.

(٤) وقال مكي بن أبي طالب: "قرأ فلان بالأحرف السبعة معناه: أن قراءة كل إمام تسمى حرفًا، كما يقال: قرأ بحرف نافع وبحرف أبي وبحرف ابن مسعود، انظر الإبانة ٤١.

(٥) انظر متن الشاطبية ٩١.

(٦) في "ب": (الألفاظ)، وهذا تحريف.

(٧) انظر: إبراز المعاني ٧٢٦، وكذا: سراج القارئ ٣٣٥.

(٨) التيسير ٣٣.

(٩) ورد أن الأداء في اصطلاح القراء معناه: الأخذ عن الشيوخ، أما النص فهو في اللغة: رفعك الشيء، وكل ما أظهر فقد نص، ونص الحديث إلى فلان: رفعه إليه، ونص الحديث نصًّا: رفعه إلى المحدث عنه، أما في اصطلاح القراء فمعناه: الرواية، وهذا ما أكده الجعبري وابن القاصح. والنص في اصطلاح الأصوليين هو: اللفظ المانع عن النقيض، راجع: المنح الفكرية ٢٠، والدقائق المحكمة ٢٠، وكنز المعاني ٤٦، ولسان العرب ٦/ ٤٤٤١ (نص)، وسراج القارئ ٢٩، وأصول السرخسي ١/ ١٦٤، وكتاب الأفعال ٣/ ١٧٨.

فصل
في لفظ الاستعاذة(١)، وفي محلها، وفي جهرها وإخفائها، وفي حكمها

أما لفظها: فقد قال في النشر: المختار لجميع القراء من حيث الرواية، أي عن النبي ﷺ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»(٢). ونُقل عن حمزة: (أستعيذ) بدل (أعوذ)(٣). يعني عملًا بظاهر قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ (سورة النحل ١٦/ ٩٨)، والأول منقول عن النبي ﷺ(٤).

وأما محله: فقال في النشر: محلها قبل القراءة إجماعًا، ولا يصح قول من قال: إنها بعد القراءة(٥)؛ عملا بظاهر الآية(٦)، وهي: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ (سورة النحل ١٦/ ٩٨)(٧)، وأما جهرها وإخفاؤها(٨). فورد في بعض الروايات عن أبي عمرو ونافع أنهما يخفيانها في جميع

---

(١) قال مكي بن أبي طالب: إن معنى الاستعاذة: الاستجارة والامتناع بالله من همزات الشياطين، وقال الفخر الرازي: إن المقصود من الاستعاذة، نفي وساوس الشيطان عند القراءة. راجع: الكشف١/ ٧، ومفاتيح الغيب ١/ ٣٢.

(٢) ورد النص عن الرسول ﷺ أنه تعوذ بهذه الصيغة، وأنه علم أصحابه التعوذ بها. انظر ذلك في: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٦/ ٣٣٧، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده؛ وسنن ابن ماجه ١/ ٢٦٥، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الاستعاذة في الصلاة، وعارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي ٢/ ٤٠ -٤١، أبواب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، والتيسير ١٦-١٧، والتذكرة ١/ ٨٣، والإقناع ١/ ١٥١.

(٣) ونقل عن حمزة أيضًا: نستعيذ واستعذت، وقال ابن الجزري بعدم صحته، ونقل عن العلامة ابن النقاش العلة في ذلك. انظر النشر ١/ ٢٤٦- ٢٤٧.

(٤) انظر: النشر ١/ ٢٤٣ وما بعدها، وكذا: التيسير ١٦-١٧، وتحبير التيسير ٣٩، والقرطبي ١/ ٧٥- ٧٦، والكافي ١٣، والإقناع ١/ ١٥١، وقال صاحب الإتحاف ١٩: والمختار لجميع القراء في كيفيتها (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء، وحُكي فيه الإجماع، لكنه تُعقب بما ورد من الزيادة والنقص، فلا حرج على القارئ في الإتيان بشيء من صيغ الاستعاذة مما صح عند القراء.

(٥) القول بأن الاستعاذة بعد القراءة، نسب إلى حمزة وأبي حاتم، ونقل عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وابن سيرين وإبراهيم النخعي، وحكي عن مالك، وورد أنه مذهب داود بن علي الظاهر وجماعته، وقد ضعف ابن الجزري الروايات المنسوبة إلى هؤلاء في ذلك. راجع: النشر ١/ ٢٥٤ و ٢٥٥، والبحر ٥/ ٥٣٥، وانظر القرطبي ١/ ٧٧.

(٦) ظاهر الآية أن يتعوذ القارئ بعد القراءة، غير أن الجمهور على ترك هذا الظاهر، وتأويله على خلافه. قال الزمخشري في معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ النحل: ١٦/ ٩٨، والمعنى: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ سورة المائدة ٥/ ٦. وقال الفخر الرازي: إن جمهور الفقهاء قالوا لاشك أن قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾: يحتمل أن يكون المراد منه: إذا أردت، وإذا أثبت الاحتمال وجب حمل اللفظ عليه، راجع: الكشف ١/ ٩، والكشاف ٢/ ٣٤٣، ومفاتيح الغيب ١/ ٣٢، وانظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٨٥، وتفسير الجلالين ٣٦٦، وإبراز المعاني ٦١ و ٦٢.

(٧) انظر النشر ١/ ٢٥٤ و ٢٥٥، وكذا إبراز المعاني ٦١ و٦٢، وسراج القارئ ٢٨.

(٨) المراد بالإخفاء هنا قيل هو: الكتمان. فعلى هذا يكفي فيه الذكر في النفس من غير تلفظ، وقال الجمهور: المراد به الإسرار، فلا =

القرآن[١]. وقال خلف عن حمزة إنه كان يجهر بها في أول أم القرآن خاصة، ويخفيها بعد ذلك في سائر القرآن. وقال خلاد عنه: إنه كان يجيز الجهر والإخفاء جميعًا، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء منصوص، كذا في التيسير[٢].

قال عند قول الشاطبي:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تقرأُ فاسْتَعِذْ ... جِهَارًا .....[٣]:

"هذا[٤] في استعاذة القارئ على المقرئ، أو بحضرة من يستمع قراءته، وأما من قرأ خاليًا، أو في الصلاة، فالإخفاء له أولى"[٥].

وأما حكمها: فقد قال البيضاوي[٦] عند قوله تعالى في النحل: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ (سورة النحل ١٦/ ٩٨): "الجمهور على أنه للاستحباب[٧]. انتهى. يعني والبعض على أنه للوجوب[٨].

=

يكفي فيه إلا التلفظ وإسماع النفس. وقول الجمهور هو الصواب، كما قال ابن الجزري. راجع: النشر ١/ ٢٥٤، والإتحاف ٢٠.

(١) روي إخفاء التعوذ عن نافع وحمزة فقط، وقال مكي بن أبي طالب: إن المشهور عن نافع وغيره إظهار التعوذ. أما أبو عمرو فالمأخوذ به له هو الجهر. ولم يرو عنه الإخفاء في ذلك. راجع إبراز المعاني ٦٤، وسراج القارئ ٢٩، والكشف ١/ ١٢، والإقناع ١/ ١٥٢، وانظر: النجوم الطوالع ٢٤، والقصد النافع ١٨.

(٢) انظر التيسير ١٧، وكذا التبصرة ٥١، وتحبير التيسير ٣٩ و٤٠، والإقناع ١/ ١٥٢، وقال الداني: "ولا أعلم خلافًا بين أهل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن، وعند الابتداء برءوس الأجزاء وغيرها في مذهب الجماعة، اتباعًا للنص واقتداء بالسنة. قال ابن الجزري: إن المختار عند الأئمة القراء هو الجهر بها عن جميع القراء. راجع: التيسير ١٧، والنشر ١/ ٢٥٢، وانظر: تحبير التيسير ٣٩و ٤٠، والإقناع ١/ ١٥٣، وغيث النفع ١٩.

(٣) انظر متن الشاطبية ١٠.

(٤) أي الجهر.

(٥) إبراز المعاني ٦١، وكذا النشر ١/ ٢٥٣، وسراج القارئ ٢٨، والنجوم ٢٤، وكنز المعاني لشعلة ٦٠.

(٦) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، أبو الخير، قاضي القضاة البيضاوي، صنف: مختصر الكشاف، والمنهاج في الأصول وشرحه، والغاية القصوى في الفقه، وشرح الكافية لابن الحاجب، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل في تفسير القرآن العظيم، توفي بتبريز سنة ٦٨٥هـ. انظر طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٤٤.

(٧) تفسير البيضاوي ١/ ٢٩٧، وانظر: النشر ١/ ٢٥٧ و ٢٥٨، وتاريخ القرآن ١٥٣، ومنتهى المرام في شرح آيات الأحكام ٣٧٨، وغيث النفع ١٩.

(٨) ممن قال بوجوب التعوذ: عطاء بن أبي رباح والثوري وداود بن علي وأصحابه؛ عملًا بظاهر قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ

=

فصل
في البسملة[١]

قال في المكرر: "أجمعَ القراءُ على البسملة في أول الفاتحة؛ سواء ابتدأت بها، أو وصلتها بـ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ (سورة الناس ١١٤/ ١)[٢]، وعلى تركها في أول براءة[٣]؛ سواء ابتدأت بها أو وصلتها بالأنفال.

وكذلك اتفقوا على البسملة في ابتداء[٤] كل سورة غير براءة، وأما الابتداءُ بالأجزاء[٥]، فالقارئ بعد الاستعاذة مخير، إن شاء بسمل، وإن شاء اقتصر على الاستعاذة[٦].

أراد بابتداء كل سورة؛ عدمَ وصلها بما قبلها، من آخر السورة، وأراد بالابتداء بالأجزاء عدم وصلها بما قبلها من الآيات، بل بدء القراءة من بعض الآيات، لا من أول السورة.

=

فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ (سورة النحل ١٦/ ٩٨)، وحملًا للأمر فيها على الوجوب. وقد جنح إلى ذلك الفخر الرازي، واحتج لذلك بأن الأمر ظاهره الوجوب، وبمواظبة النبي ﷺ عليها، ولأنها تدرأ شر الشيطان، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولأن الاستعاذة أحوط، وهو أحد مسالك الوجوب. وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب. وقال بعضهم: موضع الخلاف إنما هو في الصلاة، أما في غيرها فسنة قطعًا وعلى الأول هي سنة عين لا سنة كفاية، فلو قرأ جماعة جملة شرع لكل واحد الاستعاذة. راجع: النشر ١/ ٢٥٧-٢٥٨، ومفاتيح الغيب ١/ ٣٢- ٣٣، والإتحاف ٩١، وغيث النفع ١٩.

(١) البسملة عبارة عن قول القارئ: (بسم الله الرحمن الرحيم)، وهي مصدر مولد، قال يعقوب بن السكيت والمطرز والثعالبي وغيرهم من أهل اللغة: بسمل الرجل: إذا قال: بسم الله، ومثله حوقل: إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. والتسمية هي البسملة نفسها، يقال: سمى يسمي تسمية فهو مسم، ويعبر عنها بالفصل، والمصنفون في القراءات استعملوا اللفظين في مصنفاتهم. راجع: الكشف ١/ ١٤، والقرطبي ١/ ٨٤، والتمهيد ٥٣ و ٥٤، والوافي ٤٥، وانظر: التذكرة ١/ ٨٣، والإقناع / ١٥٥.

(٢) وعلق في الحاشية ١٤ هنا بقوله: قوله: بـ(قل أعوذ برب الناس) صرح به بناء على الغالب، حتى لو وصلها آخر سورة أخرى، فلا خلاف أيضًا في التسمية.

(٣) قال الصفاقسي: "ولا خلاف بينهم في حذفها من أول براءة؛ لأنها لم ترسم فيه في جميع المصاحف". ونقل أبو الليث السمرقندي في حذفها من هذا الموضع أقوالًا أخرى. راجع: غيث النفع ٢١، وبستان العارفين ٣١ -٣٢، وانظر سراج القارئ ٣٢، والكشف ١٩-٢٠.

(٤) قال الصفاقسي: "إنما اختلفوا في الوصل ولم يختلفوا في الابتداء؛ لأنها مرسومة في جميع المصاحف، فمن تركها في الوصل لو لم يأت بها في الابتداء، لخالف المصاحف، وترك الإجماع". انظر غيث النفع ٢١.

(٥) المراد بالأجزاء هنا: كل آية ابتدأ بها القارئ في غير أول سورة، فيدخل في ذلك الأجزاء والأحزاب والأعشار. انظر سراج القارئ ٣٢.

(٦) المكرر ٧، وانظر: التيسير ١٨، وتحبير التيسير ٤١، والإقناع ١/ ١٥٥ وما بعدها.

قال في النشر: "وقلَّ من تعرض للنص على الابتداء وسط براءة، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء بالتخيير فيها، ومنعه أبو إسحاق الجعبري"[١] [٢]. انتهى.

يعني قال الجعبري: إنه لا يجوز البسملة في أواسطها، كما لا يجوز في أولها.

أقول: أما في وصل الآيات بعضها ببعض، فلا بسملة كما لا استعاذة.

وأما في وصل السورة بالسورة: فقرأ عاصم والكسائي والحرميان إلا ورشًا، بالفصل بين السورتين بالبسملة، يبسمل للسورة الثانية إلا براءة[٣].

وأما الباقون: فحمزة لا يفصل بين السورتين في جميع القرآن[٤]، لا بالبسملة ولا بالسكت، إلا في أربعة مواضع: بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة؛ فإنه يفصل بين كل سورتين في هذه الأربعة بالسكت[٥]، يعني: دون تنفس[٦].

---

(١) الجعبري هو: الشيخ إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، ولد بقلعة جعبر على الفرات فنسب إليها، صنف شرح الشاطبية المسمى: كنز المعاني في شرح حرز الأماني، وخلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث، ونزهة البررة، وغير ذلك، ولد سنة ٦٤٠ هـ، وتوفي سنة ٧٣٢هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: شذرات الذهب ٦/ ٩٧، ومعرفة القراء الكبار ٢/ ٥٩ وغاية النهاية ١/ ٢١.

(٢) راجع: النشر ١/ ٢٦٦، وكنز المعاني للجعبري ٤٧. وقد أجاز السخاوي البسملة عند الابتداء بالأجزاء وسط براءة. بناء على أن التخيير في الأجزاء على عمومه، فيندرج فيه أجزاء براءة. قال السخاوي: "فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة، وقد علم الغرض منها بإسقاطها، فلا مانع من التسمية". ومنع الجعبري التسمية في الابتداء بالأجزاء وسط براءة، وقال رادًّا على السخاوي: إن كان نقلًا فمسلم، وإلا فرد عليه أنه فرع على غير أصل وتصادم لتعليله. قال ابن الجزري: "والصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة، لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذا لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل؛ إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها، ولا تجوز البسملة في أولها، فكذلك وسطها. وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقًا، فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها، وهي نزولها بالسيف كالشاطبي ومن سلك مسلكه لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علة بسمل بلا نظر، والله أعلم: راجع: جمال القراء ٢/ ٤٨٤، وكنز المعاني للجعبري ٤٧، والنشر ١/ ٢٦٦، وانظر الإتحاف ١٢١، وغيث النفع ٢٢.

(٣) انظر: التذكرة ١/ ٨٣، والإقناع ١/ ١٥٨، والتيسير ١٧، وتحبير التيسير ٤٠، والكافي ١٣-١٤.

(٤) ورد أن الإمام حمزة قال: القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول فاتحة الكتاب أجزأني، ونقل الأهوازي عن حمزة أنه قال: إنما فعلت ذلك ليعرف القارئ كيف إعراب أواخر السور. راجع النشر ١/ ٢٦٤، وإبراز المعاني ٦٦، وانظر: الكشف ١/ ١٦، والكافي ١٤.

(٥) انظر: التذكرة ١/ ٨٣ -٨٤، وكنز المعاني لشعلة ٦٦، وسراج القارئ ٣١، والنشر ١/ ٢٦١، وقال مكي: إن وصل آخر السورة بالسورة التي بعدها من هذه السور فيه قبح في اللفظ، فكره ذلك إجلالًا للقرآن وتعظيما له، ألا ترى أن القارئ يقول: (هو أهل التقوى وأهل المغفرة - لا أقسم) سورة المدثر ٧٤/ ٥٦ وسورة القيامة ٧٥/ ١، فيقع لفظ النفي عقب لفظ المغفرة، وذلك في السمع قبيح ... إلخ. انظر: الكشف ١/ ١٧.

(٦) **السكت:** قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس. انظر: الإتحاف ٦١، والإتقان ١/ ١١٥، والمنح الفكرية ٦٣.

وأما ابن عامر وأبو عمرو، وورش فإنه يُختار في قراءاتهم أن يفصل بين كل سورتين بالسكت في جميع القرآن، إلا في هذه المواضع الأربعة التي تقدم ذكرها، فإنه يفصل فيها بالبسملة[١].

قال في التيسير: ولا خلاف في التسمية في أول الفاتحة[٢]، يعني: سواء وصلتها بآخر سورة، أو ابتدأت بها. قال الشاطبي:

ومَهْمَا تَصِلْهَا مع أواخِرِ سُورَةٍ ... فَلا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فيهَا فَتَثْقُلَا[٣].

يعني: إذا وصلت بسملة سورة بسورة قرئت قبلها، فيكره الوقف على البسملة، ومفهومه: (أنه)[٤] إذا لم تصلها بما قرئ قبلها يجوز الوقف عليها[٥].

أقول: وتنحصر القراءات المشهورة في كتابين:

الكتاب الأول: في الأداء

ويسمى الأصول: وهو الذي لا يختلف باختلافه معنى اللفظ: وإنما يختلف باختلافه هيئة التلفظ والمعنى واحد[٦].

---

(١) ورد عن ابن عامر وأبي عمر وورش من طريق الأزرق في هذه المسألة ثلاثة أوجه: الوصل والسكت والبسملة، كما ذكر ابن الجزري، وقال ابن القاصح. وبعض أهل الأداء من المقرئين الذين استحبوا التخيير بين الوصل والسكت، واختاروا في السكت أن يكون دون تنفس، اختاروا أيضًا البسملة لابن عامر وورش أبي عمرو في أوائل هذه السور الأربع من غير نص، وإنما هو استحباب من الشيوخ. راجع: النشر ١/ ٢٥٩، وسراج القارئ ٣١، وانظر: الكشف ١٨/١، والتبصرة ٥٢، والتذكرة ١/ ٨٣ و ٨٤، والتيسير ١٨.

(٢) انظر: التيسير ١٨، وكذا تحبير التيسير ٤١، والتذكرة ١/ ٨٣، والإقناع ١/ ١٥٥.

(٣) متن الشاطبية ١١.

(٤) كلمة: (أنه) ليست في "ب".

(٥) قال ابن القاصح في شرحه لبيت الشاطبي المذكور: " اختارالأئمة لمن يفصل بالبسملة، أن يقف القارئ على أواخر السور، ثم يبتدئ كمن يسمي بالبسملة موصولة بأول السورة المستأنفة، هذا هو المختار. وعكسه لا يجوز، وهو ما نهى عنه الناظم بقوله: (فلا تقفن)، وهو أن يصل القارئ البسملة بأواخر السور، ثم يقف على البسملة؛ لأن البسملة لأوائل السور لا للأواخر. فهذان وجهان: الأول مختار، والثاني منهي عنه. والثالث: أن تصل طرفي البسملة بآخر السورة السابقة وأول السورة اللاحقة، والرابع: أن تقطع طرفي البسملة؛ لأن كل واحد منهما وقف تام، وتلفظ بالبسملة وحدها، فحصل من ذلك أن في البسملة ثلاثة أوجه". سراج القارئ ٣٢، وانظر النشر ١/ ٢٦٧، وكنز المعاني لشعلة ٦٨، وإرشاد المريد ٣٢- ٣٣، والوافي ٤٩.

(٦) انظر النشر ١/ ٣٠.